

الفساد وفساد الحكم في السودان

بإشراف
محمداً عثمان عيسى

مخاض كلية الاقتصاد
جامعة الخرطوم

الاستغلال وفساد الحكم في السودان

بقلم
محمد هاشم عوض
مأذنة بكلية الاقتصاد
جامعة الخرطوم

الفهرس

٢	الأهداء
٣	المقدمة
٧	المستفلون
٨	رجال المال ..
٢٩	.. رجال الأعمال
٤٩	النفوذ الأجنبي
٦١	البلوتكرسى
٦٢	الطريق الى البلوتكرسى
٩٢	البلوتكرسى والتجربة الديمقراطية الاولى
١١٣	ملحق : التوزيع المهنى لأعضاء الأجهزة الموجهة للسياسة
١٢٧	كلمة اخيرة
١٢٨	هذه هى البلوتكرسى
١٤٠	ثبت المصادر الرئيسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .. »
« وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس
بالاثم .. وأنتم تعلمون »

(قرآن كريم)

—

اهداء

أيها القارئ :

ان كنت تنشد الاثارة والاسلوب المنمق .
أو كنت تريد أن تقرأ أقاصيص الفساد الشيقة . .
أو كنت مستعداً لقبول الاشاعات والاراجيف . .
أن كنت هذا أو ذاك ، فاسمح لي أن أقول لك : ليس
هذا الكتاب لك . وخير لك أن توفر على نفسك مالها ووقتها
وحسبك الصحف والمجلات والكتب التي تروى ظمأك من
ما تحب وتشتهي . . .

أما ان كنت ممن يصبرون على الاسلوب الجاف ، وعلى
البحث الجاد عن الحقائق من بين أنصافها وأشباهها ، وعلى رؤية
كثير من ما آمنت به ومن وثقت بهم ينهارون ويتداعون . . .
أن كنت ممن هؤلاء فاستنفر كل قطرة من صبرك وسعة
صدرك وأنت تقبل علي قراءة هذا الكتاب ، فانه لك . . .
ولك وحدك أهديه .

المؤلف

مقدمة

في العشر سنين التي انسلخت منذ أن فلنا استقلالنا جربنا من اساليب الحكم ضروبا ، منها الديمقراطي ومنها الدكتاتوري ، ومنها ما جاء بالتطور الدستوري البطيء ، ومنها ما جاء بالانقلاب العسكري أو الثورة الشعبية ، كما قامت عندنا عدة حكومات منها الحزبي والائتلافي والقومي .

ولكن تحت هذا الخليط العجيب من الأنظمة والأوضاع كانت احوال القطر الاجتماعية والاقتصادية تسيير بأنتظام من سييء الى اسوأ . فالفساد الاداري والخلقي تفشى بصورة مخجلة مخزية في قطر لم يعرف مصلحا اجتماعيا منذ الثورة المهدية الى ان اصبح الفساد أمرا لا يثير الاشمئزاز والتقزز كما كان ، بل صار يعد فنا تتطلب ممارسته فطنة وموهبة يحسد صاحبها عليها !

وقد تدهورت اقتصاديات القطر بشكل مخيف ووقع العبء على فئات ومناطق بعينها دون الأخرى من ما جعل بعضنا يقسم فريسة أثقلص كبير في دخولهم مع ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا جنونيا ، هذا بينما قفز البعض في وقت قصير الى مصاف

المليونيرات وذوى اليسار وقد بدأت الفوارق الضخمة فى الدخول والفرص وأسلوب المعيشة تظهر بين الافراد والاقاليم بصورة هددت تجانس القطر ووحدته •

وقد انعكس هذا كله فى الجو السياسى الذى اجتالحه نوع خطير من عدم الاستقرار لم تستطع الائتلافات والتجمعات القائمة أن تنهيه أو تخفيه ••

ولكن الأمر المزعج حقا هو أن مفكرينا انصرفوا بكليتهم الى علاج الأمور بالدعوة الى مزيد من التجارب الدستورية لتوفير الاستقرار السياسى فكان أن ظهرت دعوة الحكم الفدرالى والجمهورية الرئاسية والحزب الواحد •• الخ • وواضح أن مفكرينا ما زالوا ينظرون الى مشكلتنا على أنها مشكلة استقرار نظام الحكم أساسا وانها يمكن ان تحل بمجرد اجراء التعديلات الدستورية اللازمة •

الا أن النظرة المدققة تظهر لنا مدى سطحية هذا الفهم للمشكلة • فمن الواضح جدا أن جهاز الحكم فى هذا القطر بصورة المتعددة برهن على أنه عاجز تماما عن تحقيق أمانى سواد الأمة وصيانة مصالحهم • فاليوم نجد رجل الشارع قد اقتنع بأنه سواء منح حق التصويت تحت حكم ديمقراطى أو منعه تحت نظام دكتاتورى ، وسواء فاز حزبه أو

خسر فليس له أمل في أن تتحسن أحواله .. ولذلك نرى الآن الرجل العادي يقابل بفتور بالغ تنازع القادة على السلطة وامتيازاتها مما يقود حتما إلى عدم الاستقرار السياسي ويهدد بزوال الديمقراطية للمرة الثانية .

اذن فالبلبة السياسية التي تقام فيها اليوم ونكتوى بنارها ليس مصدرها الانظمة الدستورية في القطر اذ ان هذه الاوضاع ما هي الا مجرد ظاهرة من ظواهر الازمة نفسها لا غير . وانما مردها الى انقصام القيادات في تلك الأنظمة عن اتباعها ، ورضوخها لاعراء الامتيازات التي تصعب السلطة والظالمين فيها ، وعدم تأثرها بوجهة نظر قاعدة احزابها أو ضغط الهيئات - دينية أم علمية أم مهنية - بقدر تأثرها بتوجيه مصالح معينة ومحددة . وعلاج مثل هذا الوضع لا يمكن أن يتم بتعديل اجهزة الحكم ، ولكن بتغيير فلسفة الحكم وجوهره تغييرا كاملا . ان هذا الكتاب محاولة مخلصة لتفسير التدهور المريع في احوال هذا القطر في وقت ما زلنا فيه نتطلع الى حكم ديمقراطي سليم يوفر لنا الرخاء والعدالة الاجتماعية والتسامي الروحي الذي نهو اليه . وفيه نستعرض بصراحة أسباب اقتصار السلطة على فئات ذات مصالح معينة تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح

سواد الأمة ، الأمر الذى خلق الفوارق الاجتماعية وعرض
مقدرات البلاد وسلامتها للاخطار .

وأخيرا فهذا الكتاب دعوة صادقة الى مثقفينا
لدراسة أزمة الحكم التى أصبحت تهدد مستقبل القطر ومستقبل
الديمقراطية فيه . ولعلنى أكون قد بلغت بغيتى من تقديم هذه
الدراسة الى أمتى ان أصبحت - على غلاتها - شاحذا للتفكير
الجاد المخلص فى هذا الأمر بين مفكرىها ممن يقبلون مضمونها
أو يرفضونه ، فأن هذا هو السبيل الوحيد الى ايجاد فلسفة
الحكم الصالح لقطرنا ، ولإصلاح الاوضاع قبل ان تقع الواقعة .
وتشبه الليلة البارحة ...

والله ولى التوفيق .

المستغلون .

رجال المال . .

الاقطاع السوداني

مشكلة الاستغلال الزراعي في نظر مفكرينا محصورة في المشاريع الخصوصية الكبيرة ، اذ هنا — كما يعتقد هذا النفر — يمكننا أن نجد نموذجا للاقطاع الذي شمل كثيرا من أقطار الشرق الأوسط . ومحور السخط والكراهية في هذا القطاع هو صاحب المشروع الذي كثيرا مايوصف، بأنه اقطاعي يستغل المزارعين المستأجرين في مشاريعه . والذي يقرأ عن الاقطاع السوداني الذي يتحدث عنه فلاسفة أحزابنا لا يملك الا أن يحسب أن المزارع السوداني يرزح تحت نفس التنظيم الزراعي الذي عانت منه دول الشرق الأوسط الأخرى مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق . وفي تلك الأقطار تنج نظام الاقطاع من سوء توزيع ملكية الأرض ، اذ أن في سنة ١٩٥١ كانت في مصر ١ ١/٢ مليون أسرة زراعية بلا أرض ومليون أسرة تبلع ملكية كل منها فداناً واحداً ، بينما كانت ملكية ثلثي الأرض في أيدي أقل من ١٪ من الأسر الزراعية . وفي عام ١٩٥٢ كانت ٨٥٪ من أراضي العراق متركزة في أيدي ٣٩٪ من السكان بينما كان ٨٥٪ من الملاك يملكون ٨٪ فقط من الأرض الزراعية في القطر .

وقد كانت هناك سمة ثانية للاقطاع العراقى والمصرى وهى استغلال المالك الحقيقى للارض للزراع المستأجر لأرضه على أساس اقتسام غلة الأرض التى يزرعها المستأجر دون أن يزوده المالك بأى آلات زراعية حديثة الا فى القليل النادر . والسمة الثالثة هى ارتكاز الاقطاعيين من الباشوات المصريين ومشايخ العرب والأغوات الأكراد ومرابى المدن فى العراق على ملكياتهم الشاسعة للتوصل الى الحكم وارتقاء أعلى مناصب الدولة الى أن اطلاحت بهم الثورات العسكرية فى الخمسينيات .

وواضح أنه لا تنطبق أى من هذه السمات على النظام الزراعى فى هذا القطر . فالأقطاعات - كما يحظر لبعض تسمية المشاريع الخاصة الكبيرة - لا تبلغ مساحتها كلها - صغيرها وكبيرها - المليون الواحد من الأفدنة فى قطر تبلغ مساحة الأرض المزروعة فيه حوالى ٧ مليون فدان والأرض القابلة للزراعة ١٠٥ مليون فدان على الأقل ! وحتى فى المشاريع الضخمة نجد أن الملكية الحقيقية للارض اما فى يد الدولة أو يد صغار الملاك الذين انضموا بأرضهم الى تلك المشاريع ، فالمستأجر الحقيقى هو صاحب المشروع لا المزارع ، والقاعدة فى هذه المشاريع أن يعمل أصحابها بمقتضى رخصة لا تتجاوز الخمسة عشر سنة قابلة للتجديد أو السحب بعد انقضاء المدة .

ومن جهة أخرى نجد أن نظام المشاركة القائم في هذه المشاريع هو جوهرية النظام القائم في الملكيات الصغيرة منذ مجيء العرب الى هذه الديار ، بل أنه يطابق النظام القائم في القطاع الحكومي مثل مشروع الجزيرة • وكلا هذين القطاعين لا يشملهم وصف الاقطاع الذى يخلطه البعض على المشاريع الخصوصية الضخمة في هذه البلاد • كما أننا نجد أن السمة المميزة لهذه المشاريع هو استعمال الطرق الحديثة للرى والاتاج الزراعى مما كان له أثر كبير في زيادة انتاجية الأرض وحرص صغار الملاك على الدخول طوعا في هذه المشاريع • وفي كلا هذين الأمرين نجد فارقا كبير بين الاقطاع في السودان وفي مصر والعراق •

وهذا ينطبق أيضا على السمة الثالثة التى برزت في الاقطاع المصرى والعراقى وهى استيلاء الاقطاعيين على أجهزة الحكم اعتمادا على ملكياتهم الشاسعة ومساندة أنباعهم لهم • وفى السودان جاءت المشاريع الزراعية نتيجة لاتساع نفوذ بعض الأفراد والفئات التى سعت الحكومات الاستعمارية والوطنية لاكتسابهم ، ولم تكن تلك المشاريع أساسا لنفوذ أولئك الأفراد وتلك الفئات • وهذا لا ينفى وجود صلة بين ملكية المشاريع الضخمة ودوائر الحكم في هذه البلاد ولكنه يوضح

طبيعة هذه العلاقة وهى أن الحكومات فى هذه البلاد فى الواقع توجد المشاريع الزراعية الضخمة لكى تسندھا ، وليس العكس كما كان الحال فى مصر والعراق وبعض الأقطار الأخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية.

اذن فما عندنا لا يمكن أن يكون اقطاء بالمعنى المألوف اذ أنه يفقر الى أهم مميزات الاقطاع . فالصلة بين صاحب المشروع الزراعى والمزارع المستأجر ليست صلة مالک الأرض بالمزارع الأجیر الذى لا أرض له ، وهى ليست صلة الزعيم السياسى بالتابع ، كما أنها ليست صلة مفروضة فرضا على الأخير ، ولاهى بالصلة الدائمة ولا التى تؤدى الى الحد من إنتاجية الزراعة .

وعليه فان مفكرينا ركزوا همهم فى جزء صغير لا يتعدى العشر من قطاعنا الزراعى فى مساحته ثم جاءت نتيجة تحليلهم لمشاكل هذا الجزء بعيدة كل البعد عن الواقع . وحقيقة الأمر أن مفكرينا - وهم مولعون باستيراد الشعارات البراقة من أقطار قد تختلف ظروفها تماما عن ظروفنا - أرادوا لنا أن تكون عندنا مشكلة اقطاع لاسباب سياسية بحتة . وهم بعد أن اقتنعوا - أو أوهموا أنفسهم - بوجود هذه المشكلة راحوا يضعون بها البطول فى شكل مشروع اصلاح زراعى كامل . وبقطة

الارتكاز في هذا المشروع هو إبعاد الاقطاعى أو صاحب المشروع من مركز الإنتاج واستبداله بجمعيات تعاونية من مزارعى المشروع • وبديهي أن الحلول المبنية على الفهم الخاطيء لا يمكن أن تفيد الا بمحض الصدفة •

الممول هو رأس الأفعى :

اتنا في هذا القطر مقتنعون بوجود استغلال فظيع للمزارع السودانى يظهر في حرمانه من المشاركة في ارتفاع المعيشة الذى نعمت به أغلب قطاعات الشعب • بل اتنا نعرف أن المستوى المعيشى لبعض المزارعين في هذا القطر في تدهور مستمر ، وأن الكثيرين هجروا الزراعة في الوقت الذى لفتنى البعض من الزراعة في هذا القطر من دون المشاركة في الإنتاج الزراعى • وهذا الاستغلال الذى تلمسه ونشاهده لا ينسحب فقط على مزارعى المشاريع الخاصة ولكنه يشمل أصحاب المزارع الصغيرة المستقلين ومزارعى القاع العام أيضا • ولذلك فلا بد من تحليل جديد لهذه المشكلة يوضح المصادر الخفية للاستغلال في هذا الميدان الهام من ميادين اقتصادنا القومى •

ان الحقيقة الأولى التى فأت على مفكرينا هى اختلاف العلاقة بين عناصر الإنتاج المختلفة في القطاع الزراعى عندنا عن مثيلتها في القطاعين الزراعى المصرى والعراقى •

فالشئ المميز للقطاع الزراعى السودانى من رصيفيه فى مصر والعراق قبل ثورتيهما هو وجود الممول دائما خارج الشراكة التى تكون دائما بين أصحاب عناصر الانتاج الأخرى - العمل والأرض والتنظيم - فبينما نجد الممول فى العراق يصبح مالك الأرض وشريكا فى الانتاج ، ونجد مالك الأرض فى مصر يصير ممولا ويبقى شريكا فى الانتاج كذلك ، نجد أن الممول فى السودان لا يدخل الميدان الانتاجى كشريك له نصيب معلوم فى غلة الأرض بل يفضل نوعا من العلاقة الخارجية مع بقية العوامل المشاركة . وهذه العلاقة غالبا ماتكون علاقة تمويل مقابل فائدة ثابتة ، أو احتكار شراء - أو تسويق - انتاج الشركاء ، أو كلا الشرطين معا . هذا الممول الذى تحدث عنه هو تاجر الشيل فى القطاع التقليدى ، وهو السيوتات المالية فى القطاع الحديث . وهما مصدر الاستغلال فى القطاع الزراعى السودانى . (١)

ولكن فلنتساءل أولا : ماهو التعليل لهذه الظاهرة - ظاهرة بقاء الممول فى السودان بمعزل عن الشراكات بينما نجده فى مصر والعراق يصبح عادة مالك الأرض وطرفا فى الشراكة ؟ ان

(١) بديهى أن ليس كل قرض يقدمه ممول يعد استغلالا ولا يمكن أن نعتبر كل ممول مستغلا .

مرجع هذه الظاهرة ليس هو اختلاف في طبيعة الممول السوداني أو في مركزه ، فخدمات الممول مرغوب فيها بشدة في كل الأقطار التي تتسم اقتصادياتها بندرة رأس المال . وأهمية الممول السوداني وقوة مركزه في القطاع التقليدي لا ترجع لحاجة المزارع لرأس المال الثابت اذ يستطيع أغلب ملاك الأرض أنفسهم بناء السواقي التي تعد أهم صور رأس المال الثابت ، ولكنه يرجع أساسا الى تقلبات دخل الشركاء من المحصول مما يجبرهم على الاستلاف من الممولين (الذين هم في الغالب تجار الشيل) لأجل تمويل مشترياتهم وعملياتهم الزراعية ريثما يحل الموسم التالي (١) . أما في القطاع الحديث فيستمد الممول قوته من عدم استطاعة المالك الصغير اشتراء طلبية رى تمكنه من زيادة إنتاجه محسوسة . وعليه فان خدمات الممول في قطاعى الزراعة في السودان لا تقل ندرة عن مثيلاتها في مصر والعراق . وفي القطاع التقليدي نجد أن الكثيرين قد وقعوا في دينه الى درجة يحق لهم معها الاستيلاء على أراضيهم كما فعل مرابو العراق مع مدينتهم . ولكن شيئا واحد يقف أمام بلوغ الممول السوداني نفس ما بلغه الممول العراقي من استحواذ على أرض مدينتيه، وتلك

(١) يقول و. كامبل في «تقرير عن امكانية تطبيق جمعيات التعاون في السودان» : استطعت بعد جهد جهيد أن أقدر الربح الذي يضطر المزارع الى دفعه فكان في بعض المعاملات ٢٠٠٪ وفي أخرى ٣٠٠٪ و ١٢٠٠٪ !! (ص ١٥) .

فيودا شديدة على بيع الملاك الصغار أراضيهم للرأسماليين. وقد كتب مدير الزراعة في عام ١٩٠٤ : اعتقد أن هناك اتجاه نحو: هو مجموعة المراسيم التي اصدرتها الحكومة منذ ١٩٠٠ لتضع اختفاء المالك الصغير بتحول أراضي النيل الى أيدي الرأسماليين المحليين (المرايين) ومن ثم الى الأوربيين (١) وقد كان لهذه المراسيم اثر كبير في منع تسرب أراضي المدينين للمرايين في القطاع الزراعي التقليدي في السودان كما حدث في العراق وسوريا . وبما أن المولدين عادة يميلون الى الدخول في مشاركات الانتاج فقط اذا آلت اليهم ملكية الأرض فان المولدين السودانيين فضلوا الوقوف خارج هذه الشراكات .

أما في القطاع الزراعي الحديث في السودان فلم يكن في وسع المولدين الا الحصول على رخصة لاقامة مشروع على أرض زراعية تملكها الدولة أو الأفراد . وقد فضل كثيرون منهم أن يدخلوا في الشراكات ولكن بوصفهم منظمين لا ممولين ، فالمنظم منهم يتولى التحصل على رأس المال اللازم لتمويل الانتاج، وحتى يكون هذا المال ملكه هو تقتضي العادة بأن تبقى الفائدة

1) Gaitskell: Op, cit., P. 46.

على هذا المال شيئاً خارج الشراكة الفعلية فيفوم المنظم بتسديدها
(أو استلامها) أولاً بأول .

وهنا أيضاً لا يجد الممول حافزاً للدخول في الشراكة كممول
من دون أن تكون له ملكية الأرض وبيعائه خارج الشراكة
يحتفظ الممول السوداني لنفسه بحق المطالبة بالفائدة المستحقة
له بغض النظر عن حجم الفلة وسعرها بينما يتقلب نصيب الشركاء
بتقلب قيمة المحصول . وهذا التفاوت لتقلبات الدخل يكفي وحده
لإغراء الممول بالابتعاد عن الشراكات بين عوامل الانتاج .

ومن مكانه المنعزل الأمين هذا يفرض الممول سلطاته على
الشركاء ، حتى وإن كان هو أحدهم بحكم كونه المنظم بجانب
كونه الممول ، وذلك لأن كل ما يتركه يفلت من نصيبه كممول
لا يناله عنه الا جزء قليل بنسبة نصيبه كشريك منظم . ويعتمد
الممول هنا على ندرة رأس المال الذي في يده فيطالب بأقصى
الشروط واجحفها ، (١) فيستغل الشركاء سواء أكانوا مزارعين أو
أصحاب مشاريع أو ملاك أراضي أشنع استغلال .

(١) يقدر اتحاد منتجي القطن بالسودان جملة المديونية
المتبقية على أصحاب المشاريع للممولين بستة ملايين جنيه على
الأقل ! ولهذا يرحب بعض الممولين بفكرة تأميم هذه
المشاريع لتحويلها لتعاونيات .

ويذكر السيد محمد مكاوي مصطفى في مقاله (التمويل
وتكوين رأس المال في القطاع الخاص بالسودان : مجلة
إدارة الأعمال - تقدم ٤١ ص ١٣ أن الفائدة التي يتقاضاها
الممولون تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ٪ !!

هذا اذن هو المصدر الحقيقي للاستغلال في اقطاعنا الزراعى .
 انه الممول سواء كان تاجر الشيل في القطاع التقليدى ، أو
 البيوتات المالية (١) في القطاع الحديث . وبما أن الممول عادة
 مختلف منزول وبما أنه عادة يتعامل فقط مع صاحب المشروع
 (أو المنظم) وربما يكون هو صاحب المشروع نفسه ، فإن
 الجمهور عادة يخلط بين الاثنين ويحسب أن المستغل هو صاحب
 المشروع (٢) وحده وينسى أو يجهل الممول الذى هو مصدر
 الاستغلال الحقيقى حتى لأصحاب المشاريع فى كثير من
 الاحيان .

الديون هى طريق الاستغلال !

ان التقلبات المستمرة فى كميات وأسعار المحاصيل هى التى
 أرغمت الكثيرين من مزارعى القطاع التقليدى على الاقتراض من
 الممولين لمواجهة التكاليف الائتمانية مثل الطلبات والجرارات
 الخ .. وهى مبالغ لا يقدر عليها الا القليل لهذا نجد أن اختبوط

(١) يذكر الدكتور سعد ماهر حمزة فى كتابه « البنوك
 والنقود فى الاقتصاد السودانى » ، عدد من الممولين منهم « آيو العلا
 ودائرة المهدي وعبد المنعم وراى ايفانس وكنتميمخالوس وشركة
 خورى وشركة التمويل الزراعى » . (ص ١٣٦)

(٢) هذا لا ينفى أن بعض اصحاب المشاريع يستغلون
 المزارعين عند تحديد واجباتهم وانصبتهم وتسيديد حساباتهم .
 ولكن مثل هذا الاستغلال يمكن انهاءه بالعمل الإدارى الجازم
 وحده .

التمويل قد أمسك بكل نواحي القطاع الخاص سواء أكانت مشاريع زراعية كبيرة أو مزارع صغيرة تعمل بوسائل الاتساج التقليدية . وحتى في المشاريع الحكومية والتعاونية نجد اخطبوط التمويل ممسكا بالمزارعين . ففي بعض المشاريع الحكومية لا تتولى الحكومة تسويق أى من المحصولات كما هو الحال في مشاريع المديرية الشمالية ، وفي بعضها تتولى تسويق البعض فقط (كالقطن في الجزيرة) وترك الأخرى للمزارعين لتسويقها وفي هذا الحال يلجأ المزارع الى تجار الشيل لتسويق محاصيله بواسطتهم وما يلبث برهة الا ويقع في برائتهم . وقد قيل أن أنصراف الكثيرين عن الزراعة في المشاريع الحكومية في المديرية الشمالية وجبال النوبة يرجع الى هذا العامل .

وفي القطاع التعاوني نجح التعاون في تحسين وسائل الزراعة وفشل فشلا ذريعا في احتكار تسويق انتاج مزارعيه وافادت جمعيات التسويق والتسليف بسبب سيطرة تجار الشيل على المزارعين . ورد عرضا في كتب (دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية في السودان) أن التعاون هو النظام الوحيد الذي يمكن أن يستفيد منه الفقراء الذين لم يصلوا درجة العوز تحت عبء الدين الثقيل (١) . ومما لاشك فيه أن الكثيرين من مزارعيننا قد بلغوا درجة العوز تحت عبء الدين الثقيل لتجار

(١) مصطفى محمد عوض الله : التسليف الزراعي

الشيل • والتعاونيات تعتمد كليا على رهن المحاصيل والأرض كضمان لسلفياتها ، ولكن محاصيل أغلب المزارعين مرهونة لتجار الشيل وبذلك ينعدم ضمان المحصول الذي تطلبه البنوك كما أن الديون قد تراكمت على كثير من المزارعين لدرجة أن الأرض نفسها أصبحت في حكم المرهونة لتجار الشيل ، وبذلك انعدم هذا الضمان أيضا • ولهذا لم يجد المزارعون مناصا من اللجوء الى تجار الشيل أنفسهم حين أردوا تكوين جمعيات طلبات وجرارات زراعية ، ورحب التجار بهذه الجمعيات لأنها تزيد المحاصيل المرهونة لهم وتزيد من اعتماد المزارعين عليهم . ولكن هؤلاء التجار حاربوا بشدة قيام جمعيات التسليف والتسويق التعاوني التي تحرمهم من احتكار تمويل وتسويق محاصيل المزارعين . ولهذا نجد أن الجمعيات الأخيرة فشلت تماما في المديرية الشمالية رغم النجاح الساحق الذي لقيته جمعيات الطلبات حتى أن حوالي ٦٤ جمعية تسويق وتسليف زراعي قامت في تلك المنطقة ثم مالبت أن صفت • وقد كان قيام هذه الجمعيات لفترة قصيرة كارثة عليها ، لأن عنصر الثقة فيها من جانب الأعضاء والممولين تلاشى وعنصر الثقة هذا من أهم العناصر في دنيا التمويل •

هل هذا هو الحل ؟

ما زالت آمال المزارعين الصغار وأصحاب المشاريع في التحرر من استغلال الممولين متعلقة بشيئين : التعاونيات والبنك الزراعى . ففى التعاون قد يجد صغار المزارعين وسيلة لجمع مدخراتهم الصغيرة فى وحدة كبيرة تكون ضمانا كافيا للسلفيات التى ينشدونها . وفى البنك الزراعى قد تجد هذه التعاونيات فرصة لتفادى الممولين الاستغلاليين . ولكن الذى نراه ونسمعه اليوم هو اتهامات متبادلة بين هذين الجهازين . فالبنك الزراعى يتهم التعاونيات بأنها غير جادة وغير منظمة ، وأنها تريد معاملة خاصة بينما لا تقدم الضمانات الكافية ، ثم أنها تقوم ولا تلتبث أن تزول تاركة وراءها ديون مية . والتعاونيات تتهم البنك بأنه يحصر رأس ماله الصغير فى تسليف المشاريع الخصوصية الكبيرة وفى مناطق ومحاصيل معينة وأنه يطالبها بضمانات لا تستطيع تقديمها ، وأنه يعتمد على الممولين الذين لجأت إليه هربا منهم — كوكلاء تجاريين ووسطاء فى تمويل تلك الجمعيات ولا تزال رضى هذه المعركة دائرة ، ونحن لانخلص منها الا بنتيجة واحدة هى أنه لا أحد — لا البنك الزراعى ولا التعاونيات

بصورتها الراهنة — يستطيع أن ينقذ سفار المزارعين وكبارهم
من برائن المولين •

والحقيقة المرة هى أن تحويل كل المشاريع الخاصة الكبيرة
الى تعاونيات وتحويل البنك الزراعى الى بنك تعاونى لن ينقذ
هذه الجمعيات من برائن المولين مادامت التعاونيات تحتاج الى
التسليف ، ومادام البنك التعاونى عاجزاً عن توفير كل السلفيات
التي تشدها التعاونيات والمزارعون الصغار ، ومادام البنك
يطلب هذه التعاونيات بايجاد جزء من المبلغ الذى
تحتاج اليه بطرقها الخاصة التي غالباً ماتعنى اللجوء الى المولين
أنفسهم • ان المزارع السوداني الذى يحتاج للمال — سواء أكان
ذا مزرعة صغيرة أو صاحب مشروع كبير أو عضواً فى جمعية
تعاونية أو مشروع حكومى — لابد أن يلجأ الى هذه البيوت
المالية ليظفر بالمال الذى لا يستطيع أن يجده عند البنك الزراعى
أو التعاونى المحدود الامكانيات أو لايجاد ذلك المال الذى
يطلبه منه البنك كمساهمة فى التكاليف ، • هذا كله بجانب
السلفيات الخاصة التي يرغب المزارع على أخذها ولا تسمح له
التعاونيات أو البنك الزراعى بأن يذكرها مجرد الذكر مثل
سلفيات الوفيات والأفراح ، وهذه السلفيات تكون فى الواقع
جزءاً ضخماً من مجموع السلفيات التي يأخذها المزارع ولا أمل
له فى أن يجدها الا عند الاصدقاء أو المربين !

ان تأمين البنوك فكرة جمة المزايا ولكنها لن تحل مشاكل المزارعين الصغار . ذلك لأن التأمين المقترح يشمل البنوك الأجنبية التجارية وليس البيوتات المالية . والبنوك التجارية في السودان معروف عنها أن تفضل أن تمول الانتاج الزراعى عن طريق هذه البيوتات المالية حتى تبعد عن المخاطر التى يتعرض لها الممول الزراعى وحتى تتمكن من تقاضى فائدة كبيرة أكثر من ماتسمح به القوانين . وحتى البنك الزراعى بجده قد قبل مبدأ التسليف عن طريق هذه البيوتات المالية لعدم استعداده للمخاطرة في التسليف بغير ضمانات كاملة ، ولاحتياجه الى (خبرة) هذه البيوتات في ميدان التمويل الزراعى . اذن فتأمين البنوك لسن يقضى على هذه الفئة وانما قد يقوى مركزها باعتبارها الساعد الأيمن لبنوك الحكومة كما كانت في البنك الزراعى ! بجانب هذا فان تأمين البنوك لن يمس القطاع التقليدى من قريب أو بعيد ، ذلك القطاع الذى يقع في دائرة تجار الشيل لا البيوتات الممولة .

هذه اذن هى المشكلة الحقيقية في قطاعنا الزراعى . انها مشكلة الاستغلال الذى يعانىه المزارع - صغيرا وكبيرا - من الممول . وليست هى أساسا مشكلة استغلال مالك الأرض أو صاحب الحكر الزراعى للمزارع كما يتوهم مفكروننا أو كتابنا .

اذن فليس عجيبا أن نجد أن مشروع الاصلاح الزراعى الذى ينادى به المنادون الآن يخطئ هدفه ، ولا يزعج المستغل الحقيقى الذى مازال وادعا هائلا تحت شعار تشجيع رأس المال المحلى . واجب وطنى • ومن آثار خطأ مفكرينا فى التعرف على المستغل الحقيقى أن أساءوا تقدير خطر الاستغلال فى اقتصادنا • فالقطاعى العراقى والمصرى الذى يقتسم الغلة مع المزارع يحاول بالطبع أن يقلل تكاليفه الانتاجية وأن يزيد نصيبه من الغلة بقدر الامكان ، ولكنه مضطربحكم ارتفاع تكاليف الحياة الى محاولة زيادة دخله بالوسيلة الوحيدة الباقية له وهى زيادة الانتاج • غير أن الممول الذى يرفض المشاركة فى الغلة ويصر على تقاضى الفائدة القصوى بغض النظر عن زيادة الانتاج وقتله ، هذا الممول يتجه بجشعه وأنايته الى تحصيل كل مايمكن تحصيله من المزارع وان أدى هذا الى صرفه عن الانتاج أو اهماله لتحسين وسائل الانتاج فى سبيل توفير الفائدة التى يتقاضاها الممول • لهذا نجد أن فى البلاد اتجاه فعلى لتضاؤل الانتاج رغم ارتفاع أسعار المحاصيل بفضل سلب الممول للمزارع من أغلب دخله ، كما حدث فى مشاريع الحكومة فى المديرية الشمالية وفى

غرب السودان ، وهذا مالم يحدث قط في العراق أو مصر حتى في أظلم عهود الاقطاع وأحلكتها •

أخطبوط التمويل !!

ان استغلال الممولين ليس مقصورا على القطاع الزراعى • ولكنه يمتد الى كل جوانب الحياة العصرية • وسنكتفى بذكر ميادين ثلاثة أخرى بجانب ميدان الانتاج الزراعى شملها اخطبوط الممولين • تلك الميادين هى : تجارة الجزئة ، وأراضى المدن ، والمؤسسات •

أما فى تجارة التجزئة فنجد بعض تجار التجزئة يقرضون زبائنهم بفرض احتكار مزائنتهم ثم رفع الأسعار لهم • كتب د • ه • كامبل عن مشاهدته فى امدرمان عام ١٩٤٨ فقال ان الفرد ينفق كل دخله قبل استلامه ثم يشتري من التجار المحليين — وقد تعود صغار التجار أن يكون لهم دين مستديم يبلغ عشرة أو عشرين جنيها على زبائنهم • وكانوا لذلك يرفعون الأسعار الى ٢٥٪ أو ٥٠٪ من السعر الأصلي فى أى بضاعة يعرضونها لزبائنهم مما يجعلهم — حتى لو فقدوا هذا الدين المستديم — رابحين فى معاملة الزبائن • (١) وفى كثير من الأحيان

(١) شرحه ، ص ٣ •

يكون الزبون عالما بالاستغلال الذي يتعرض له ولكنه لا يجد مناصا من المنكوت . هذا العامل هو الذي جعل المسؤولين يشكون في كثير من الأحيان من عدم تعاون الجمهور معهم في مراقبة الأسعار بشكوى التجار الذين يخالفون التسعيرة الرسمية . ففي سنة ١٩٤٤ شكى مدير التموين للمجلس الاستشارى أنه قد اتضح جليا من عدم استعداد الجمهور لتقديم شكواهم للبوليس أن مراقبة الأسعار غير مجدية إذا لم تشمل الرقابة التوزيع أيضا . (١) وقد عزا بعض هذا الخوف من الالتجاء للبوليس الى فقدان الشجاعة الأدبية أو الخوف من أن يضعهم التجار في القائمة السوداء . (٢)

وتوزيع الأراضي السكنية ميدان آخر نجد فيه وضعا يشبه الوضع القائم في القطاع الزراعى ان لم يفقه سوعا . ذلك أن تزايد عدد السكان في هذا القطر ، واشتداد الهجرة الى المدن ، وارتفاع تكاليف مواد البناء كلها أدت الى إيجاد مشكلة السكن في كثير من مدن السودان . وكان لابد من أن تتوسع المدن وتنتشر رقعتها . وهذا عادة يعنى التوسع في الأراضي التي تمتلكها الدولة ، وتوزيع هذه الأراضي على السكان اتبعت

(١) المجلس الاستشارى : الدورة الرابعة ، ص ٦٢ .

2) Governor General Annual Report, 1944; P, 137.

الدولة عدة طرق : فهي قد توزع الأرض خالية أو بعد بناء منازل عليها ، وهي قد توزع القطع بمنحها لأشخاص بعينهم بالسعر الأساسي أو بطرحها في مزاد مفتوح ، أو مزاد مقفول يشترك فيه المواطنون من ذوى الدخول المتقاربة • ولكن في كل الحالات كانت النتيجة واحدة : اما أن يستولى الأثرياء على الأراضي مباشرة بالدخول في المزادات المفتوحة بأنفسهم والمقفولة بواسطة وكلائهم ، واما أن تؤول لهم بطريقة غير مباشرة ببيع الفائزين بالقطع من الفقراء ومتوسطى الحال لقطعهم أو رهنها عند هؤلاء الأثرياء •

وبيع القطع أو رهنها للأثرياء يحدث كثيرا في هذا القطر لأن العثور على ثمن قطعة الأرض — على عسره — يعتبر أيسر كثيرا من تدبير تكاليف البناء والتي تبلغ — حسب التقدير الرسمي — عشرة أضعاف تكاليف شراء قطعة الأرض • والحكومة لاتمنح كل الفائزين بقطع الأرض سلفيات للبناء بينما تشترط عليهم أن يبنوا في زمن وجيز وألا تزعت منهم الأرض، ولهذا يتجه الكثيرون من المواطنين الى دخول المزادات بغرض العثور على قطعة أرض وبيعها بثمن عال للأثرياء يأسا من أن يستطيعوا بناءها ، أو طمعا في الربح من مثل هذه الصفقات ، اذ أن القانون لايمنع الفائز بقطعة أرض من شراء

قطعة أخرى ، ولأن القانون الذى يحرم بيع القطع المعروضة في المزاد الايطابق قط . والمواطنون الذين يدخلون في المزادات بفرض الحصول على قطع أرض للبناء تضطربهم ظروفهم الى اللجوء الى الممولين ، وسرعن مايفرق أكثرهم في الديون وينتهى الأمر بانتقال الملكية الفعلية للممول ! .

لهذا يشاع أن احد التجار استطاع وحده ان يحصل على ٧٢ قطعة من القطع التى وزعت على مواطنى ديوم الخرطوم القديمة ، وان الـ ١/٠٠ قطعة التى وزعت على سكان الديوم في الخرطوم بحرى آلت جميعها الى التجاره . وهكذا نجد أن الممولين حظوا في مجال الأراضى السكنية بمالم يحظوا به في مجال الأراضى الزراعية ، لأن القانون الذى يمنع انتقال أراضى الحكر السكنية اليهم لايطبق ، بينما يطبق قانون بيع أراضى الأهالى الزراعية لعام ١٩٢٥ بدقة وصرامة . فكانت النتيجة هى هذه الملكيات العقارية الضخمة التى نشاهدها في كل مكان والتي تضم عشرات البيوت والدكاكين والمخازن وخلافها . والتي تبلغ مقدار دخلها الشهرى أضعاف مائدره الملكيات الزراعية الشاسعة في عام كامل ! .

واخطبوط الممولين لايسيطر على الافراد فقط وانما يمتد

الى المؤسسات والهيئات كذلك • وهنا نجد أن الكسب الذي يسعى له الممول غالبا ما يكون أدبيا في صورة احتلال مكان الصدارة في مجموعة ما ، أو كسب الانتصار والمؤيدين أو بث الدعاية لشخصه أو مجموعته أو عمله • وفي هذا القبيل نجد تمويل بعض رجال الأعمال للأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والصحف المستقلة • وبالسيطرة على هذه المؤسسات يستطيع الممولون ذر الرماد على العين بكسب تأييد الفئات الساذجة لمشاريعهم الاستغلالية وخلق الجو الملائم لاستغلالها واستغلالها •

.. ورجال الأعمال

رجال الأعمال .. والفشل الذريع !

« سنشجع القطاع الخاص للقيام بدوره الاساسى فى تنمية اقتصاديات البلاد فى الحقل التجارى والصناعى والزراعى ايماناً منا بخدمته للاقتصاد القومى فى الأعمال التى تستدعى المبادرة والمخاطرة .. فى غير استغلال أو احتكار » (من ميثاق الحكومة الوطنى)

* * *

فى سنة ١٩٥٦ أصدرت الحكومة قانون الميزات المنوحة للمشروعات المصدق عليها ، وفى عام ١٩٦٢ فتح البنك الصناعى أبوابه . وقيل يومها أن « البلاد ستشهد ميلاد جيل جديد من رجال الأعمال الكفاء والصناع المهرة » . (١) وفى عام ١٩٥٩ أعلنت الحكومة عن سياسة تفضيل السودانين فى ميدان التجارة الخارجية وراح المسئولون يهللون لقيام « طبقة جديدة من المستوردين الوطنيين بالإضافة الى المستوردين القدامى ركزت الاقتصاد الوطنى فى هذه الناحية » . (٢)

(١) البنك الصناعى السودانى (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦١)

ص ٦ .

(٢) مجلة التجارة والصناعة - عدد ١٠ (١٩٦٠) ص ١٣ .

ونحن في هذا الفصل سنركز أنظارنا في هذه الميادين التي تضم خلاصة رجال الأعمال الوطنيين ، والتي اقتحمتها الدولة كمعاون ومشجع للرأسمالية الوطنية • وسنحاول أن تقدم تقييما موضوعيا لنشاط رجال أعمالنا في هذه المجالات • ولنبدأ بميدان الصناعة •

الصناعة - خرافة الصناعات الخاصة !

يقول المسؤولون أن سياسة الحكومة الآن هي أن تترك المجال لرأسمال المال الفردي للقيام بمهمة التصنيع في البلاد • ولكن في الحالات التي لا يستطيع رأس المال الفردي الايفاء بالغرض فيها فإن الحكومة تتكفل بالقيام بها (١) والسبب الذي يقدمه المسؤولون لترك ميدان التصنيع لرأس المال الخاص هو يقدمه المسؤولون لترك ميدان التصنيع لرأس المال الخاص هو وروح عالية للعمل والانتاج • وقد أصبح معروفا أن هاتين الصفتين تتوفران في ميدان الصناعات الخاصة « (٢) !

غير ان النظرة المدققة ترينا أن الصناعات الخاصة هذه ماهي الا صناعات حكومية مسجلة بأسماء أفراد • وأن المجهود الفردي فيها يكاد يكون لاشيء بجانب المجهود الحكومي في هذا

(١) مجلة الصناعة والتجارة - عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٦١ .

(٢) البنك الصناعي السوداني (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦١) ،

الميدان ، وأن الصفات المطلوبة في هذا المجال مفقودة في رجال الأعمال في هذا القطر .

ولنترك الاشراف والتوجيه الذى تقوم به كل دولة ، ولنترك أيضا الخدمات الأولية التى توفرها الدولة كتمهيد لقيام الصناعات التى تعهدت بها الحكومة فى هذه البلاد مثل توفير المواصلات والقوى المحركة والتدريب المهنى الخ . ولننظر الى الخدمات المباشرة التى تقدمها الحكومة للصناعات الخاصة وسنجد أنها تشمل الآتى : اعداد بحوث منظمة عن قطاعات جديدة تلائم طبيعة الصناعات الخاصة واخطار المستثمرين بنتائج تلك البحوث ، تقديم سلفيات عن طريق البنك الصناعى قد تصل الى ٦٠٪ من جملة التكاليف اللازمة للمشروع ، منح قطعة أرض بالسعر الأساسى ، الاعفاء من كل أو بعض الرسوم على المعدات والآلات والمواد الخام المستوردة ، تسهيل دخول الفنيين الأجانب وغيرهم من الموظفين ، استهلاك قيمة الموجودات بضعف الفئات المسموح بها الآن ، اعتبار كل الخسائر التى تحصل أثناء مدة التخفيض كأنما لو أنها حصلت فى السنة الأخيرة من المدة المقررة للإعانة ، اعفاء الخمسة فى المائة الأولى من الأرباح من الضريبة التجارية وتحصيل نصف الضريبة المقررة فقط عن كل مازاد عن الخمسة فى المائة وذلك لمدة تراوح بين سنتين وخمسة ، اعطاء المستثمرين

البنك مهلة للتسديد حتى يقوم العمل ويبدأ الإنتاج المحلى ،
فرض عوائد جمركية عالية على السلع المستوردة المنافسة أو
منعها بتاتا من الدخول، اعطاء ضمانات بالحصول على طلبات
مؤكدة من مشتريات الحكومة ، واللجنة الاستشارية التى تنظر
فى طلبات المستثمرين لهاصلاحية التوصية بمنح المشروع المصدق.
عليه احدى أو بعض أو أكثر هذه المساعدات المبينة أعلاه على
سبيل المثال لا الحصر !!

وانه يبدو غريبا جدا أن تجيء الحكومة بفكرة لمشروع
وتدفع ٦٠٪ من تكاليفه ، ثم تتنازل عن أغلب أو كل الرسوم
الجمركية التى قد تصل الى ٢٥٪ من سعر الآلات والمواد المطلوبة
للمشروع ، ثم تتنازل عن حوالى ٥٠٪ من نصيبها فى الأرباح
وتسمى هذا المشروع مشروعا خاصا ! بل تصر الحكومة اصرارا
على أنه « لا يترتب على مساهمة الحكومة فى أى مؤسسة وتقديم
المساعدات لها سوله ! كان ذلك فى شكل قروض أو مشاركة فعلية
فى رأس المال أن تنتفى عن مثل تلك المؤسسة صفتها الخاصة ،
ما دامت تدار وتعمل برأس مال خاص » ! (١) .

ان المرء ليعجب كيف يتسنى لنا تدريب جيل جديد من رجال
الأعمال الأكفاء والحكومة تقوم بتخطيط المشاريع لهم بينما يقوم
الفيونيون الأجانب بتنفيذها نيابة عنهم ! كما وأنه لا بد أن يدهش

... (١). البنك الصينى السودانى (١٧ نوفمبر سنة

١٩٦١) ص ٥ .

حين يعرف أن الجيل الجديد من الصناع الماهرة الذى تحدث
المسؤولون عنه لم يبلغ حتى نهاية عام ١٩٦٢ اثنى عشر ألف عاملا
أغلبهم من غير المهرة وذلك بفضل ولع رجال أعمالنا بالمصانع
الأتوماتيكية (١) •

الاحتكارات الصناعية :

وفى قانون الميزات الممنوحة فقرة تضم الاعتبارات التى يجب
أن تضعها اللجنة الاستشارية نصب عينها عند بحث امكانية
التصديق بقيام مشروع من المشروعات المقترحة • ومن ضمن
هذه الاعتبارات « أن لا تكون البلاد قد استوفت حاجتها من
ذلك النوع من المشاريع » •

وقد يبدو هذا الشرط وجيها فى مجتمع أولع رجال الأعمال
فيه بتقليد بعضهم بعضا الى درجة حطمت المبتكرين والباحثين
عن ميادين جديدة للاستثمار ، ذلك أن رجال أعمالنا يكرهون
المخاطرة بقدر ما يحبون الربح ، ولذلك ما أن يكتشف المغامرون
منهم مياديا مربحا حتى يتسابق الآخرون اليه لدرجة تذهب
بالأرباح فى ذلك الميدان • والأمثلة لذلك كثيرة فى تاريخنا
الحديث • ففى ابان الحرب اكتشف البعض أن انشاء الطواحين
فى وقت انقطاع فيه استيراد الدقيق أمر مربح جدا ، ولكن كثر

(١) التجارة والصناعة - عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٤ •

أصحاب الطواحين حتى زادوا عن حاجة السوق مما اضطرهم الى إيقاف عمل بعضها واقتسام أرباح التى تظل تعمل منها • وفى الخمسينات اندفع أصحاب رؤوس الأموال فى أعقاب القليلين الذين اتجهوا الى زراعة الذرة الآلية حين كان هناك نقص فى الذرة ، وكانت النتيجة أن زاد العرض عن الطلب حتى صار سعر الذرة أقل من الخيش الذى تبعاً فيه ١ وما قصة امتداد المطار بالخرطوم بعيدة عن الأذهان ، اذ أغرت الكثيرين الايجارات الهائلة التى تقاضاها أول من بنوا الفيلات الحديثة وأجروها للسفارات فخيّل لكل منهم أنه سيؤجر بيته لسفارة • وكانت النتيجة حينا بأكمله يرفض أهله تأجيرها لأن الايجار المقدم لا يفي بتكاليف صيانة المنزل وهو مسكون ١١

ولكننا اذا قبلنا ضرورة الحد من خطر هذا التقليد الأعمى الذى يكاد يكون صفة ملازمة لرجال الأعمال السودانيين ، فإن العلاج ليس هو الاحتكار • ومبدأ قفل الباب عند « استيفاء البلاد لحاجتها » يؤدى بلا شك الى الاحتكار رغم انكار وزارة التجارة الشديد لذلك •

والحقيقة أن فرض الاحتكار فى مثل اقتصادنا الضيق كثيرة ، ومن أهم أسباب كثرتها هو صغر السوق المحلى حتى أنه لا يكاد يستوعب فى كثير من الأحيان انتاج مصنع واحد • ففى

أم درمان مصنع واحد للثلج يمكنه أن يسد حاجة العاصمة
الثلثة كلها . وفي مدني مصنع للشعيرية يستطيع أن يفي بحاجة
مدني وما حولها . بل إن المعروف أن مصنع الزجاج بالخرطوم
بحري كاف لحاجة القطر كله وزيادة . فهذه الأسواق مجال
طبيعي للاحتكار في الوقت الحالي الذي ما زال فيه السوق
المحلي ضعيفا . وقد تعتبر اللجنة الاستشارية أن البلاد اسنوفت
حاجتها في الوقت الحاضر من نوع المصنع الذي يكفي السوق
كله ، وهكذا يمنح صاحب المصنع احتكارا فعليا . ولكن السوق
الحقيقي يبدأ في الاتساع دون أن يتمكن مصنع آخر من الدخول
لثمين الطلب الجديد . وغالبا ما يلجأ المحتكر الأول الى خلق
توسع الطلب للسلعة برفع سعرها وبهذا يتسنى له البقاء بمظهر
الموفي لحاجة السوق كله .

« وحاجة القطر » نفسها هذه شيء مطاط صعب تحديده .
فأي مصنع مهما صغر إنتاجه يمكنه سد حاجة القطر لإنتاجه اذا
رفع الأسعار الى مستوى يزهد أغلب المحتاجين في البلاد عن
الشراء . ولذلك فإن مبدأ « استيفاء حاجة البلاد » لا يحول
دون الاحتكار بل الواقع أن هذا المبدأ يشجع الاحتكار ، لأن
الصانع الذي يقنع اللجنة بأنه يستطيع أن يفي بحاجة البلاد
يأمن من دخول أي منافس حتى ولو كان أكفأ منه ، وهذا هو

عماد الاحتكار والمؤدى الى كل شروره من ارتفاع فى الأسعار
أو نقص وتدهور فى الاتاج أو كلاهما •

ويبدو أن اللجنة الاستشارية قد أدركت أخيرا هذه الحقيقة
فقد قررت أن تسمح بقيام مصنع كبريت آخر بجواب
مصنع النيل الذى ينتج كبريت « أبو وردتين » مع أنه يسد
القدر الأكبر من حاجة القطر ، وذلك بعد أن اقتنعت بسوء اتاج
هذا المصنع وأن وجود مصنع آخر « سيخلق منافسة حرة لا شك
أنها سترتفع باتاج الكبريت فى هذا البلد » (١) •

ولكن بقي للجنة أن تدرك أن بقاء مصنعين فقط لا يضمن
نشوب المنافسة الحرة التى تشدها • بل ان وجود الأعداد
الكبيرة من المصانع كما هو الحال فى صناعتى الصابون
والبلاستيك لا يخلق بالضرورة منافسة حرة ، وذلك لأن السوق
قد يكون موزعا بين هذه المصانع الكثيرة بحيث تحتكر كل
منها منطقة كما هو الحال صناعة الثلج مثلا، أو ينفرد كل منتج
بصنف كما هو الشأن فى صناعة البلاستيك والأحذية فى هذا
القطر •

(١) التجارة والصناعة - عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٤٠

إذن فلا بد في هذه الحالات أيضا من ضمانات قوية لحماية المستهلكين من استغلال المحتكرين للسلع ، وهو ما تقتضيه في هذا القطر .

حماية مبالغ فيها :

والاحتكار الذى يتسم به قطاعا الصناعى صنو آخر هو بلا شك مع صنع الدولة . وهو الحماية • والدولة في السودان تمنح الصناعات المحلية من الحماية ما لا تطمح به أى صناعة من الصناعات في الأقطار الأخرى ، وهذه الحماية تشمل إعانات من الدولة لتقليل تكاليف الإنتاج لتمكن الصناعة من منافسة السلع المشابهة المستوردة ، أو منع استيراد تلك السلع كلياً أو جزئياً ، وفي أغلب الأحيان الشينين معا •

ومبدأ الحماية للصناعات الناشئة الذى اعتنقته حكومتنا منذ سنة ١٩٥٥ مبدأ مشكوك في حكمته ، والاقتصاديون في خلاف مستمر حول صحته وخطأه • ومما يجدر ذكره أن الدولة لم تكن تؤمن به في السودان حتى عام ١٩٥٤ • فقد حدث أن طالب بعض النواب في عام ١٩٥٤ بحماية صناعة البلع (المعجوة) من المنافسة العراقية (١) وبحماية صناعة الأحذية والأثاثات والعلوى من

(١) الرضى محمد رحمة : مجلس النواب (١٩٥٤) ص

الصناعة المصرية^(١) وقد كان رد الحكومة حينئذ أنها تؤمن بحرية التجارة التي تؤدي إلى المنافسة الحرة وتخفيض الأسعار لصالح المستهلك . وأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله لتلك الصناعات هو أن تنصحبها بتحسين انتاجها حتى تحافظ على زبائنها . وفي العام التالي - وفجأة - تحولت الحكومة إلى موقف مغاير لهذا وأخذت من يومها تدعو إلى « حماية صناعتنا المحلية الناشئة من خطر المنافسة الخارجية التي تستند على صناعة أرسخ قديما وأصلب عودا من صناعتنا » (٢) . ولم يثر هذا التحول المفاجيء الكامل في سياسة الحكومة تعليق أحد من رجال الأعمال أو غيرهم في البرلمان ، ولم يشر أحد إلى الأخطار التي تنطوي عليها الحماية خاصة إذا كانت غير محدودة وتأخذ صورة إعانات زائدا أيضا باب الاستيراد ، وأظهر هذه الأخطاء هو ترمود الصناعات على العيش في ظل الحماية مما يحول دون تحسين انتاجها وتخفيض أسعارها ، وفقدان المقياس العالمي الذي يمكن أن يقاس به تطور صناعتنا . كما أن أحدا لم يقترح ترك الباب مفتوحا للاستيراد حتى يمكن الحكم على مستوى انتاجنا وارغام مصانمنا على رفع مستوى انتاجها لينافس الانتاج الأجنبي .

(١) يعقوب حامد بلنكر : مجلس النواب (١٩٥٤) ص

(٢) حماد توفيق : مجلس النواب (١٩٥٦) ص ١٧٧٤ .

ولكن الحكومة قررت أن تغدق كل أصناف الحماية على صناعاتنا ، وفي كثير من الأحيان منعت استيراد الأصناف المنافسة لها منعا شديدا كما حدث في صناعات البسكويت والحلويات والألمنيوم والأسمنت والثقاب والصابون والمعدات المنزلية والتريكو الخ . وكانت النتيجة هي التدهور المنتظم في مستوى الإنتاج . والارتفاع المتزايد في أسعار المنتجات . والحكومة لم تحتط لأي من هذين الشئين ، وهي الآن فقط تتحدث عن وضع مواصفات ثابتة للصناعات وإنشاء معهد الأبحاث الصناعية الذي سيكون من أعماله تحليل نماذج من المنتجات للتأكد من مطابقتها لتلك المواصفات ١ .

والحكومة تعلم جيدا أن الحماية قد أدت الى كثير من التدهور في مستوى السلع مع ارتفاع أسعارها ولكنها تدافع عن نفسها بأنها « قبل منح هذه الحماية تحققت من مقدرة الصناعة على التطور وثبتت أقدامها بعد فترة من الزمن بدون هذه الحماية . وقد افترضت الحكومة أن المستهلك لأسباب وطنية سيتحمل هذه التضحية » ١١

ولكن كل الدلائل تشير الى أن تلك الحماية ستبقى أكثر من ما تظن الحكومة . فالحماية التي تقدمها الحكومة قلما تكون لفترة محددة خاصة فيما يتعلق بإعفاءات الرسوم على المواد الخام ، ففي بعض الأحيان تسمح الحكومة للصناعة باستيراد

المواد الخام بدون رسوم الى « حين تتوفر هذه المواد الخام محليا » كما هو الشأن في صناعة الأحذية من المطاط ، بل أن الحكومة لا تزال تعتبر صناعات الصابون والزجاج صناعات ناشئة تستحق الحماية بالرغم من أن عمرها أكثر من عشرين عاما !! .

وأخطر من هذا كله هو أن رجال الأعمال هنا قد تمعجوا على هذه الحماية وظلها الوارف وصاروا لا يفكرون في زوالها ولكن في زيادتها . وليس أدل على ذلك ما كتبه أحدهم مؤخرا ، فقد سمى الحماية التي تقدمها الدولة الآن « تشجيما أبترا للصناعة » (١) وطالب بالمزيد من المعونات مثل احتكار مشتريات للحكومة ، وفتح أسواق جديدة تستوعب الفائض (٢) .

والمعجب أن الدولة لا تمارس وطنية التضحية التي تطالب بها مستهلكي اقتاج صناعتنا . فرجال الأعمال يشكون من الشكوى من أن « جميع المصالح الحكومية تطلب عطاءات لمشترواتها من الخارج ، حتى ما يصنع محليا . وإذا وجدت فرقا طفيفا في السعر أعطت العطاء للصانع أو التاجر الخارجي ، أو

(١) محمد أحمد السلمي : الرأي العام ١٤/٣/١٩٦٥ .

(٢) شرحه ، ١٢/٦/١٩٦٤ .

ويلاحظ أن الحكومة الائتلافية ذكرت في خطاب الدورة في ٢٦/١١/١٩٦٥ أنه « ستعيد الحكومة النظر في الميزات التي تمنح حاليا بفرض زيادتها » !! .

خيرت الصانع المحلي — تلطفا منها — بأن يقبل أقل عطاء أو
رفض اتناجه حتى وإن خسر ، عتق وان قدم لها البراهين الدامغة
على تكاليف سلعته (١) » .

ان الحكومة حينما قررت حماية الصناعات المحلية بمنع
استيراد السلع المنافسة لاتناجها قالت أن أحد أسباب المنع هو
« توهم المستهلكين أن البضائع المستوردة هي بالضرورة أجود
من المنتجات المحلية » ولكن يبدو أن الحكومة — ان صحت
شكوى رجال الصناعات هنا — هي أكبر ضحايا هذا الوهم ،
كما أنه يبدو أن رجال الصناعات عندما لم يفعلوا أكثر من أن
حولوا هذا الوهم الى عقيدة راسخة بين المستهلكين بفضل
رداءة اتناجهم .

التجارة الخارجية — مشروع سودنة كاملة !

وتنتقل الان الى النظر في ميدان التجارة الداخلية . وأول
شيء نلاحظه هنا هو أن الدولة لم تلتزم بالحياد الكامل بين
السودانيين والأجانب في هذا الميدان كما حدث في ميدان

(١) السلمي : الرأي العام ٦/١٢/١٩٦٥ .

التصنيع • بل أذ الحكومة أعلنت في غيرما موارد أنها ستعطى الأولوية في هذا الميدان للسودانيين •

وبالفعل لم تدخر الحكومة وسعا لمعاونة التجار السودانيين خاصة منذ سنة ١٩٥٩ • ففي تلك السنة فتح باب الاستيراد لكل حامل رخصة تجارية ، وأخذت الحكومة في تشجيع الشركات المحلية وخصوصا المنبثقة من لجان التمويل في المدن واعطائها قدرا مناسباً من رخص الاستيراد لتكفي حاجة المنطقة أو المدينة التي تعمل فيها • وتشجيعاً للسودانيين الذين يدخلون ميدان الاستيراد لأول مرة احتجزت وزارة التجارة ٣٠٪ من (كوتات) الاستيراد للمستوردين الجدد • ومضت الحكومة في تشجيع تلك القوى الوطنية للتجمع في شكل شركات اقليمية وعامة لتتمكن من تمويل الاستيراد وتوزيع الواردات • وشجعت قيام الغرف التجارية وفعلاً تم قيام غرفة البحر الأحمر التجارية كما قامت غرفة تجارية في كردفان والنيل الأزرق ودارفور • كما قام البنك التجاري في عام ١٩٦٠ ليساهم في تمويل التجار الوطنيين الذين شكوا من تخيز البنوك التجارية الأجنبية للإجاب • وكذلك وضعت الحكومة تشريعا لتنظيم ومراقبة التوكيلات التجارية حتى يذهب جزء كبير منها للسودانيين وذلك بوضع سلطة التصديق لممارسة التوكيلات التجارية في يد وزير التجارة

والصناعة والتموين • وبجانب هذا تحرص الحكومة على منح عطاءاتها بقدر الامكان للسودانيين •

ولكن رغم كل هذا المجهود الضخم من جانب الحكومة لازالت الأيدى الأجنبية مهيمنة على تجارتنا الخارجية ، والمتشائمون يقولون أن الجزء الذي بأيديهم قد بلغ ٨٠٪ من مجموع التجارة الخارجية للبلاد • ومهما يكن هذا الرقم مبالغا فيه فإن الحقيقة أن رجال الأعمال السودانيين مازالوا يبيدون كل البعد عن اقتراع هذا الميدان من الأجانب رغم معاونة الدولة لهم ، وهذا ما حدا بالكثيرين للدعوة الى تأميم التجارة الخارجية على أساس أن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير تجارتنا الخارجية من تحكم الأجانب •

لاشك أن حجم التجارة الخارجية التي بيد رجال أعمالنا قد زادت ولكن الواضح أن التجارة نفسها زادت أضعاف تلك الزيادة ، كما أن الاتجاه الحديث للشركات الصناعية الأجنبية نحو صنع سلعها محليا في هذا القطر بواسطة وكلاء أجانب حفظ للأجانب قطاعات هامة من حركة (السودنة) التي أعلنتها الحكومة •

ولكن الدلائل كلها تشير الى أن سبب فشل حركة السودنة هذه هو رجال الأعمال السودانيين أنفسهم • ورجال أعمالنا

يعانون من صفتين تقلل من صلاحيتهم لهذا الميدان • : أولاً -
حب الربح السريع ، وثانياً - سيطرة النظام العائلي عليهم •

أما حب الربح السريع فقد أدى الى بيع كثير من التجار
للرخص التي منحها الحكومة لهم دون غيرهم الى الأجانب مقابل
ربح يسير ولكنه مضمون • وهو قد أدى الى فقدان الشركات
المصدرة اليها الثقة في الموردين السودانيين الذين يريدون الظفر
بتوكيلات السلع المعروفة الرابعة ويحجمون عن تولى توكيلات
السلع المستعدة التي تحتاج لدعاية وتكاليف كثيرة قبل أن
يتسع الطلب لها للدرجة مربحة •

وأما خضوع رجال الأعمال لسيطرة النظام العائلي
فينعكس في ظهور التكتلات القبلية التجارية وفي شيوع
الشركات العائلية الخاصة والمزوف عن الشركات العامة بالرغم
من نجاح القليل منها كشركة السينما المحدودة مثلاً • وحتى
الشركات الخاصة الحديثة ماهي الا نوع من الأحلاف بين
الشركات العائلية الصغيرة •

والمزوف أن الشركات العامة أقدر من الشركات الخاصة
على تجميع رؤوس الأموال وهي أقوى على استثمار أكبر قدر
مكن من المدخرات صغيرها وكبيرها وأعم فائدة على المجموعة •
ولكن رغم ما قيل رسمياً من ضرورة تجميع كل المصالح التجارية
وتوحيد مواردها لأجل مواجهة الشركات الأجنبية الارسخ قدماً

في هذا الميدان أصر النظام العائلي على الظهور في الأفق . وكانت النتيجة أن لم تظهر الشركات التجارية العامة المرجوة ، وانما برزت الى الوجود عدة شركات خاصة كان قوامها تجار الجملة ، ووقف تجار التجزئة وبقية الشعب بمعزل عنها . وهذا وحده كاف بلا شك للفت في عضد حركة السودنة ، ولكن ما زاد الطين بله أن هذه الشركات الخاصة سعت حتى حصلت على احتكارات كاملة لاستيراد بعض السلع مما أحق الفئات الأخرى التي عزلت منها . وقصة شركات استيراد الدقيق والخيوط في العهد المنكسرى معروفة تناقلتها الألسن والأقلام في عدة مناسبات .

انتكاس حركة السودنة .

لقد اتضح من قيام هذه الشركات الخاصة الاحتكارية أن هم رجال الأعمال في هذا الميدان هو الربح على حساب الأجانب والوطنيين على السواء . وكانت النتيجة هي تحول الصراع من صراع بين السودانيين المحرومين والأجانب المحتكرين الى صراع بين السودانيين المحرومين والسودانيين المحتكرين . وإلى هذا الصراع يعزى المراقبون فشل حركة البنيوية المنظمة وحتى نادى التجار السودانيين يؤيد هذا ويقول في بيان له : لقد كثر تفرق كلمتنا هو السبب الأول والأخير في كل ما حاق بهذا الوطن من أضرار وانهيار ، باختلاف كلمتنا وتفرقنا - قد خدمنا بطريقة

غير مباشر للتمهيد لهم (لأجانب) وفتح الطريق لدأهم يستثري .
فلو اتحدنا بعيدا عن السوق ولو خططنا بنزاهة ووطنية واعية
متناسين التنافس اليومي لما راجت لهم تجارة (١) .

وقد نبه ثوار ٢١ أكتوبر الى أن فشل حركة السودنة يرجع
الى حد كبير للانفصال الذي اتسمت به تلك الشركات الخاصة من
غالبية رجال التجارة في قطاع التجزئة ومن الشعب . ولذلك نودى
بأن تقوم شركات عامة بدلا من الشركات الخاصة يشازك فيها
تجار الجملة والتجزئة والجمهور والحكومة . وبالفصل عدل في
هيكل بعض تلك الشركات الاحتكارية مثل شركة الخيوط وشركة
الدقيق . وثشرت الدوائر الرسمية أن بعض هذه التعديلات تم
في جو ودي سادته الوثام والتعاون (٢) واستبشر الكثيرون بميلاد
عقلية جديدة وسط رجال المال والأعمال الوطنيين . ولكن سرعان
ما جاء تجار الماشية يسعون لاقامة شركة خاصة تحتكر تصدير
الماشية لقدامى المصدرين وحدهم . وقد وضحت وزارة التجارة
أنها ترى أن المصلحة العامة تقتضي قيام شركة عامة يوقف ٦٠٪ من
أسهمها للمواطنين الذين يزاولون مهنة تصدير الماشية ممن لهم
الامكانيات المادية لتأسيس الشركة وتحفظ ٢٠٪ أخرى لصغار

(١) المصطاف : ١٩٦٤/١١/٢٢ .

(٢) الراى العام : ١٩٦٤/١٢/٥ .

التجار والوسطاء وال ٢٠٪ الباقية لمختلف المواطنين الذين يريدون المشاركة في المؤسسات العامة كهذه • وبالرغم من النسبة الكبيرة التي حفظت لكبار تجار الماشية (٦٠٪) فإن المفاوضات مع الوزارة تعثرت بعد هذا ولم تصل الى شيء بعد ! •

هذا المخلوق الصناعي ! • •

ان هذا الاستعراض لنشاط رجال المال والأعمال السودانيين في أحدث ميادين يكشف لنا بجلاء سقم العقلية التي تعمل في هذا القطاع وسقم الجهاز الحكومي الذي يشرف عليه • فالواضح لكل عيان هو أن رجل الأعمال السوداني مازال يفقد أهم خواص العقلية التجارية المتحفزة والمهتمة بمصالح وطنها والمستعدة للتعاون المثمر المنتج • والواضح الجلي أيضا أن رجل الأعمال السوداني المادي في هذين المجالين — على الأقل — ما هو الا مخلوق اصطناعي من صنع الدولة بموأنه بغير سند ومعاونة الدولة لا يستطيع أن يعيش لحظة واحدة ، وكذلك يبدو جليا أن أسلوب الدولة في تشجيع رجال الأعمال هنا لم يكن هو محاولة السمو بهم ومساعدتهم للتخلص من قاطع الضعف فيهم ، وانما كان مجرد استسلام لنقائصهم من جشع وفردية وولع بالربح المضمون السريع •

وهكذا — وباسم الوطنية — أترى الكثيرون من رجال الأعمال (ومن بينهم أقرباء ومحاسنيب الحكام) بينما ظل الأجانب

ينعمون بنصيب الأسد من تجارتنا الخارجية وفي صناعتنا المحلية. وكل هذا حدث على حساب المستهلك المسكين الذي تنفق حصيلة الضرائب التي يدفعها على إقامة مصانع تسجل بأسماء بعض أثرياء المال والأعمال ، كما يجبر على دفع أعلى الأسعار ليزيد من أرباح المحتكرين الجدد في ميدان الاستيراد وهم أيضا أثرياء رجال المال والأعمال !

النفوذ الاجنبى

هؤلاء هم موضع ثقتنا!... •

✕ تجارتنا فى أيدي وطنية تهما فوق مصلحتها الخاصة
المصلحة الوطنية العليا ورفع سمعة البلاد وتقويتها •

هذه هى الثقة العالية التى تضعها الحكومة فى رجال أعمالنا
والتي عبرت عنهما مجلة الصناعة والتجارة لسان حال الحكومة فى
الميدان الاقتصادى (١) • ولكن ترى هل ارتفع حال رجال الأعمال
السودانيين الى مستوى الثقة التى وضعت فيهم ؟ •

نفس المجلة تقول فى عام ١٩٥٩ : لأول مرة أعطيت الفرصة
للسودانيين فى ميدان تجارة الاستيراد بعد حرمانهم من هذا الحق
الشرعى فى السنوات الماضية • ولم يتوان كل حامل رخصة تجارية
فى أن يتقدم بطلبات الاستيراد والتسجيل • وهذا طموح محمود
ولكنه لم يستطع الظهور بصورة ايجابية وانما فى صورة سلبية
فى شكل جشع وشكاوى ولاسيما وأن الحصص المخصصة للسلع
المختلفة كانت قليلة جدا بالنسبة لقيمة الطلبات التى قدمت (٢) •

(١) الصناعة والتجارة — عدد ١٠ (١٩٦٠) ص ١٥ •

(٢) الصناعة والتجارة — عدد ١ (١٩٥٩) ص ١٩ •

ورئيس الغرفة التجارية في خطابه أمام الاجتماع السنوي العام ١٩٦٥ : « أهيب بكل التجار أن يعملوا على المحافظة على .. السمعة التجارية الطيبة . واني أوجه هذا النداء بمناسبة ماورد الى الحكومة والغرفة خلال السنة من شكاوى من كثير من المصدرين في الخارج ضد تجار هنا يمتنعون عن دفع قيمة بضائع اشتروها على طريق الدفع ضد مستندات الشحن أو أنهم يشترون بضائع قبل حصولهم على رخص استيراد أو على أرافيك تسجيل مصدق عليها . وفي كل هذه الأحوال فان البضائع تتعرض لرسم أرضية باهظة أو تقوم السكة الحديد ببيعها لاستيفاء رسوم الأرضية . وفي كثير من الأحيان فان المصدر يفقد قيمة البضائع بالكامل . واني واثق أن التجار يقدرّون أن سمعة البلاد تتوقف الى حد كبير على المحافظة على ثقة التجار في الخارج سواء منهم من كان مصدرا أو مشتريا . وانه لمن الامور الضرورية الوفاء بضمن مثل هذه البضائع المطلوبة والا فان المستوردين هنا قد تسوء سمعتهم ويصبحوا غير جديرين بالثقة وحكومة السودان .. وهي المهتمة بمصالح التجار قد حذرت أنها ستتخذ اجراءات رادعة ضد هذه المخالفات الضارة بتجارة البلاد . ونحن بدورنا نؤيد تأييدا تاما تحذير الحكومة وعزمها على وضع حد لهذا العبث » ونفس الخطاب يشير الى لون آخر من العبث اذ يحذر من

استمرار تصدير رسائل غير نظيفة (من السمس) لا تصل
نظامها الى المستوى المطلوب فان ذلك يضر بمصلحة البلاد المادية
وسمعتها ضررا بليغا (١) .

ان هذه الفقرات تعطينا التقييم الكافي لأهلية عدد كبير من
رجال الأعمال في هذا القطر للثقة التي توليها لهم الحكومة في رعاية
مصالح هذا القطر التجارية . ولكن اخضاع مصلحة القطر التجارية
لمصالحهم الخاصة يهون بجانب اخضاعهم لمصالح هذا القطر
السياسية العليا لمصلحتهم المادية الضيقة . ومع الأسف هناك من
من الدلائل ما يؤكد ان مصالح القطر العليا قد تعرضت ولا زالت
تتعرض لأخطار داهمة بفضل جشع بعض رجال الأعمال .

ونحن هنا لانتشير الى دور بعض « الجلابة » في نقض
مجهودات المصلحين الشماليين الذين دفعهم الى الجنوب حسب
الافادة والاستفادة ، الأمر الذي أزال الثقة بين الشمال والجنوب
وأقام حائلا من الكراهية دون انتشار الثقافة العربية الاسلامية
وتخلص الجنوب من برائن الوثنية والركود الاقتصادي . فان
ذلك إلتئع من رجال الأعمال كان اليد اليمنى للمستعمر وكرته
الرايح . ويكفي في هذا المقام أن نذكر أن الجنوبيين ركزوا
كراهيتهم — سواء عن حق أو خطأ — على رجال الأعمال الشماليين

(١) خطاب السيد عبد السلام أبو العلا أعلاه .

وأجانب ومضابط البرلمان الأول تصور هذا بجلاء • فالنواب الجنوبيين كانوا يحملون على الجلالة الذين يحطمون بجهلهم تقدم القطر ووحدته (١) كما كانوا يطالبون بحماية تجار الزاندي من استغلال التجار الأجانب (٢) وقد قدم رجال الأعمال السودانيون أدلة كافية ليثبتوا أنهم على الأقل كانوا ضد تقدم الجنوب اقتصاديا اذا تعارض مع مصلحة التجار الشماليين ، ولا أدل على ذلك من قول أحدهم في البرلمان مستكبرا مشاريع الاستوائية ، ان هذه المشاريع قد انشئت في عهد الاستعمار لتخدم الأغراض الاستعمارية ومن ذلك محاربة التجار الشماليين في أرزاقهم بالجنوب (٣) ا

ولكن مهما يكن دور رجال الأعمال السودانيون وأسلافهم في خلق مشكلة الجنوب ، فان دورهم ازاء قضية فلسطين وبعض القضايا العالمية الأخرى يدعو للقلق الشديد • لقد اتهمت الدوائر العربية صراحة بعض رجال الأعمال اسودانيين بالتعامل مع اسرائيل وذلك عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط • والحديث يدور همسا عن صادرات من الفواكه وواردات من أدوات المنزل تخرج وتدخل الى قطرنا • وقد نفت بعض الدوائر

(١) الفرد برجوك : مجلس النواب (١٩٥٦) ص ٩٣٨ .

(٢) كوسماس ربابو : مجلس النواب (١٩٥٥) ص ١٥٦ .

(٣) يعقوب حامد بابكر : مجلس النواب (١٩٥٦)

هنا هذه الأقوال • ولكن هذه الدوائر لا تستطيع أن تنكر أن هذا الاتجار ممكن لضعف أساليب الرقابة عليه أو لانعدامها • وهى كذلك لا تستطيع أن تنكر أن هناك من يفكر فى التعامل مع إسرائيل واحصائيات تجارتنا الرسمية تحمل فى عهد الاستعمار صفحات توضح بالارقام تجارتنا مع إسرائيل وفيها ما كان غير الأجانب يقومون بتصديره وتوريده ! •

•• والخطر الأكبر ••

وأخطر من هذا كله فتح دنيا المال والأعمال ذراعيها لكل الوافدين الى هذه البلاد طالما أنهم يملكون ثروة أو خبرة فنية نادرة • وقد كان قصر نظر ساستنا عاملا مساعدا قويا لهذا الاتجاه الخطر • ذلك أن تخوفهم من دخول رأس المال الأجنبى الذى تملكه الدول الكبرى خشية أن يكون ستارا لاستعمار جديد جعلهم مستعدين لقبول الشروط الخاصة لرأس المال الأجنبى الذى يجب أن يسهل بواسطة المجهود الفردى (١) وهؤلاء نسوا أن رأس المال الفردى قد يكون رسولا لمصالح الدولة التى يأتى منها مثله مثل رأس المال الحكومى تماما، خاصة اذا استحال على الدولة المصدرة أن تقدم لنا رأس مال حكومى - كإسرائيل مثلا !

(١) حسن الطاهر زروق : مجلس النواب (١٩٥٥)

ص ١٥٨ •

لقد شكت بعض البلدان العربية مرارا من احتضان دنيا المال والأعمال هنا للها رين من المعدالة في تلك البلاد والهاربين اليها ببقايا ثرواتهم التي نهبوا من تلك البلاد . وقد عرف أكثرهم بنشاطهم المعادي للعسوبة ، ولكن هؤلاء الاشخاص ارتفعوا الى مراكز النفوذ والسلطان في دنيا المال والأعمال هنا بسرعة مريبة !

السيطرة الأجنبية .. الى متى ؟

ان حفنة قليلة من الشركات الأجنبية وبضعة الف من الأجانب والمتسودنيين يسيطرون سيطرة تكاد تكون كاملة على محصولاتنا من قطن وصمغ وسمسم وفول وعلى استيراد حاجياتنا من أدوات منزلية وأغذية وعربات وعلى حاجيات قطاعاتنا الزراعية والصناعية من آلات ومواد خام ، وعلى مستلزمات القطاع العام من مواد مستوردة ، كما يسيطرون على أعمال التمويل والتأمين والخدمات الفنية الهندسية الكبيرة وعلى الصناعات الناشئة !

ونحن كشعب صمم على أن تعود كل مقاليد اموره اليه بعد طول اغتصابها منه آلينا منذ عشرات السنين على تحرير اقتصادنا من السيطرة الأجنبية . وقد كان أن نخلصنا من حكم المستعمر، ولكننا لأنفسنا أنه وقدراح السند الأعظم لاولئك الأجانب بزوال وأكدنا لأنفسنا أنه وقدراح السند الأعظم لاولئك الأجانب بزوال الحكم الذي سندهم فلن يمضى وقت طويل قبل أن نتخلص منهم .

ومضت عشرة أعوام طوال منذ تولى أول حكومة وطنية الحكم في هذه البلاد ، ولم يحدث شيء سوى أن زادت سيطرة الأجانب على اقتصادنا ، وبدأوا سطوا منظما على مواردها ومقدراتها على قدر لم يتأت لهم حتى على عهد الاستعمار !

والسبب في ذلك أن للأجانب في هذا القطر سند قوى متين من بعض حكام هذه البلاد ومن الفئات التي تصنع الحكام وتسند أنظمة الحكم . ومراجعة مواقف الحكومات المختلفة وبعض رجال الأعمال في هذا القطر يوضح لنا هذه الحقيقة المذهلة .

ولنرجع الى فجر استقلال السودان والى برلماننا الأول . ففى ذلك الحين - وعند بدء الدورة - كان الشعور قويا ضد الشركات الأجنبية فكان أن نادى أحد النواب بإنشاء شركات أهلية تساندها الحكومة لتحل محل الشركات الأجنبية الاحتكارية (١) ، ونادى آخر بالزام تلك الشركات الأجنبية بتوظيف السودانيين في مراكز حساسة (٢) ، وأثار النواب في البرلمان موضوع بعض الشركات الأجنبية مثل شركة النور والقوى الكهربائية ومثل مطبعة مكور كوديل ومصنع كوستى للحوم وغرايبل شركة متشل كوتس ، متسائلين عن رؤوس أموال تلك

(١) عبد الرحمن عمر عبد الله : مجلس النواب

(١٩٥٤) ص ١٣٦ .

(٢) مجلس النواب (١٩٥٤) ص ٢٢٩ .

الشركات وأرباحها والضرائب التى تجنى منها ومدى وسائل
إشراف الدولة عليها • ولكن شيئاً واحداً وضح بصورة قاطعة
وقتنا ذلك ، وهو أن الحكومة لم تكن مستعدة لفعل شيء من ما
أرادته هؤلاء النواب • فقد رفضت أن تدلى بمعلومات عن أرباح
وضرائب تلك الشركات على أساس أنها تلقت استشارة فنية بأن
تلك المعلومات سرية ولا يجوز إفشاؤها حسب الامتيازات التى
تمنحها لهم المادة ١٩ من قانون رخص التجار وضريبة أرباح
الأعمال لعام ١٩٢٩ ، كما أنها رفضت إلزام الشركات باستخدام
السودانيين حتى لا تظلم تلك الشركات وتنفرها من ديارنا ١ •

وفى هذا الوقت كانت هناك حركة قوية لتوحيد الصفوف
بين كبار رجال الأعمال السودانيين والأجانب ، وانتشرت
الشركات الخاصة التى تجمع رجال الأعمال من اللوين وكانت
أبرزها فى ميادين الصناعات الخفيفة مثل صناعة الثلج والمشروبات
الخفيفة وفى ميادين الخدمات الفنية كالمقاولات وأعمال الهندسة
والمراجعة كما شملت بعض نواحي هامة من التجارة الخارجية مثل
تجارة القطن التى عادت للقطاع الخاص بعد ترك الحكومة
لسياسة البيع بعقود الجملة •

وطبقاً لهذا فقد تغيرت سياسة ممثلى رجال الأعمال فى الحكم
تجاه الأجانب والشركات الأجنبية • وانعكس هذا فى إصدار
قانون الجنسية السودانية لعام ١٩٥٧ بطريقة مكنت الكثيرين من

الإجانب الحصول عليها بين عشية وضحاها • كما فشلت كل المحاولات لتعديل قانون الشركات لعام ١٩٢٥ وقانون ضريبة أرباح الأعمال لعام ١٩٢٩ « الذى لا يزال يمثل حياية كبيرة لهذه الشركات وقد وضع فى عهد الاستعمار البريطانى ومو يحرم علينا معرفة رأس مالها » (١) •

وقد حاول رجال الأعمال السودانيين الاستفادة من وجود هذه الشركات الأجنبية فى وقت اشتد فيه الاهتمام بأمر اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية • فكان أن حاولوا الربط بين أنفسهم وهذه الشركات وسياسة اجتذاب رأس المال الأجنبى وراحوا يمارضون كل ضريبة وكل قيد على هذه الشركات — وبالتالى على أعمالهم هم أنفسهم — بحجة أن هذه الضرائب والقيود تنفر رأس المال الأجنبى القادم إلينا •

وعند سن قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدق بها لعام ١٩٥٦ نص فيه على أنه لا يجوز التفرقة بين رأس المال الأجنبى والمحلى فى المعاملة، وفى ظل هذا القانون أخذ رجال الأعمال الأجانب يتوسعون فى ميدان الصناعة الناشئة وسرعان ما استولوا عليه أيضا •

(١) حسن الطاهر زروق : مجلس النواب (١٩٥٧) ص

الحلفاء !

والواضح اليوم أن البيوتات التجارية السودانية الكبيرة شديدة الصلة برجال الأعمال الأجانب وأهم مظاهر هذه الصلة اعتماد كبار رجال الأعمال على سلفيات البنوك الأجنبية ، واعتماد الممولين السودانيين على البنوك التجارية الأجنبية لتسليفهم الأموال التي يستثمرونها بدورهم في التمويل الزراعى بأفحش الفوائد . كما أن هذه البيوتات التجارية تعتمد كثيرا على الأجانب في ادارة أعمالها والمعروف مثلا أن مديرى أغلب شركات القطن السودانية من الأجانب كما أن فريزها ومستشاريها الفنيين من الأجانب .

وكذلك نجد أن لبعض قادة الأحزاب الكبار صلات وثيقة مهنية وشخصية مع رجال الأعمال الأجانب وكثير منهم يتستع بمراكز ادارية واستشارية هامة في شركاتهم . كما أن المعروف أن كثيرا من الشركات الاجنبية تساهم بقسط وافر في تمويل بعض الاحزاب ، بل ان من المؤكد أن جهات معينة اشتهرت بحملاتها العنيفة ضد الاحتكارات الأجنبية تتقاضى من بعض الشركات الأجنبية أموالا لقاء التستر على بعض جرائمها الصارخة .

حقا أن هناك نفر من رجال الأعمال الوطنيين ينادى في اخلاص ويسعى في اصرار لتحرير اقتصادنا من الاحتكار الأجنبى

ولكن من المؤكد أيضا أن عددا من كبار رجال المال والأعمال السودانيين يقفون بمعزل عن هذا التيار الوطني لاكتفائهم بما في يدهم أو لارتباطاتهم الوثيقة برجال الأعمال الأجانب . وقد كان موقفهم هذا سببا في تقويض بعض محاولات مخصصة للحد من النفوذ الأجنبي ومن ذلك ماحدث من موت فكرة اتحاد وطنى لوقف التوكيلات التجارية الجديدة والقابلة للتجديد منها على السودانيين وذلك بسبب موقف بعض كبار رجال الأعمال السودانيين بمعزل من تلك الجهود .

وحتى بين المخلصين نجد هناك عيوباً خطيرة في محاولاتهم للحد من السيطرة الأجنبية على اقتصادنا ، منها تركيز أنظارهم في الميادين القديمة المربحة التى في يد الأجانب بدلا من منافستهم لهم في الميادين الجديدة مثل توكيلات المنتجات المستحدثة والصناعات المحلية ومنها عدم استعدادهم للعمل الجماعى الذى يقوى مركزهم المالى والتجارى ازالة الشركات الأجنبية ذات رؤوس الأموال الضخمة والخبرة الطويلة ، ومنها اهتمامهم بالربح على حساب المستهلك السودانى أكثر من منافسه الأجنبى فى حد ذاتها . وقد اعترف الكثيرون من رجال الأعمال والمسؤولين أن هذه العيوب التى يتسم بها كثير من رجال أعمالنا تفقدهم الكثير من الفرص السانحة ، وترغم الحكومة أحيانا على منح عطاءاتها للأجانب ، كما تجعل المنتجين فى الخارج يفضلون منح توكيلاتهم لغير السودانيين .

اذن فمشكلة سيطرة الأجانب واستمرارها تتوقف أساساً على
نظرة رجال الأعمال والحكام الى هذه السيطرة وعلى
مدى استعدادهم للعمل يدا واحدة من أجل حل هذه المشكلة.
ولكن الدلائل كلها تشير - مع الأسف - الى أن أقوى العناصر
الحاكمة في القطر حريصة على حماية أولئك الأجانب ومتحمسة
لبقائهم مهما كان الثمن الذي يدفعه القطر لبقاء هذه الحفنة من
ومستغلى ثروتنا ومواردنا .



البلوتکرسى

الطريق الى البلوتكرسى*



جاء المستعمر الى السودان بعد ثورة ظافرة انتظمت القبائل
الرغوية وسكان النيل من مدنيين ومزارعين تحت قيادة صوفية
ثائرة . فكان طبيعيا أن يحاول المستعمر أن ينهى سلطات تلك
القيادة ما أمكنه ذلك ، وأن يسعى لتشتيت القوى التي اشتركت
في الثورة ويضعها تحت قيادة جديدة موالية له .

وقد وضحت سياسة معاداة الزعامة الصوفية منذ أول وهلة
في المنشور الذي وجهه كتشنر الى أعوانه عام ١٩٠٠ وفيه يقول :
« أحرصوا على عدم جرح الشعور الديني ، وعلى احترام
الدين المحمدي . وسيسمح ببناء المساجد في المدن الرئيسية ،
ولكن سوف لا يسمح باعادة الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا
وضرائع المشايخ ، فان هذه مراكز للتعصب المسرف . ويجب
أن يعرض أى طلب من هذا القبيل على الحكومة المركزية »

أما تشتيت القوى الثائرة فقد سار على نسق منظم .

١) J.S.R. Duncan : The Sudan; P. 87.

* البلوتكرسى هي الكلمة اليونانية الاصل لحكم الاثرياء.

فالقبايل الرعوية التى كانت أولى قوى الثورة المهدية أوكل أمرها للزعماء العشائريين الذين حرسوا الحكومة على (تصيدين سلطاتهم وتصريفهم لشئونهم بأنفسهم ما داموا يدينون بالولاء للحكومة وقادرين على الاحتفاظ بهيبتهم) (١) ، وأما المزارعون فأتجهت الحكومة مباشرة الى اعادتهم الى مزارعهم وتمليكهم أياها وقد كان قانون ملكيات الأراضى لعام ١٨٩٩ من أوائل القوانين التى اصدرت فى هذا العهد (٢) . وفى هذه المناطق ترك أمر المراقبة لشايخ القرى الذين وضعوا بدورهم تحت مراقبة الإداريين الاستعماريين . وأما فى المدن فقد كانت السياسة كما رسمها كتشنر فى منشوره سالف الذكر اذ قال : « على ضباط المديريات الاتصال بالطبقات العليا من الأهالى التى نرجو أن تؤثر عن طريقها على بقية الشعب . وعلى المديرين والمنقشين أن يتعرفوا بأنفسهم على كل الاشخاص البارزين فى منطقتهم ، وأن يوضحوا لهم - بالتودد اليهم والاهتمام بشئونهم الخاصة - أن كل همنا هو رفاهيتهم » (٣) .

ونجح المستعمر فى اخماد الروح الثورية فى البلاد لمدة ربع قرن من الزمان اللهم الا من ثورات صغيرة متفرقة قام بها بعض المتصوفون والمتعهدون .

1) H. Macmichael: *The Sudan*; P. 170.

2) A. Gaitskell: *Gezira*; P. 42.

3) Duncan; *op.cit*: P. 86.

أحياء اريستقراطية الوراثة :

ولكن عام ١٩٢٤ شهد تجدد الحركات الثورية في السودان .
وقد كانت ثورة ١٩٢٤ صدمة كبيرة للمستعمر البريطاني
الذى حسب أنه استطاع أن يعزل السودان عن الثورات التى
انتظمت العالم الاسلامى فى اعقاب الحرب العالمية الأولى (١)
فحاول أن يقلل جهده من شأن تلك الثورة كما هو واضح من
ماكثيه مستر دنكان فى وصف تلك الثورة • ولكن المستعمر وعى
دروس تلك الثورة تماما ووطن نفسه على تلافى تكررها • وقد
سعى الى هذا بتدعيم القوى التى لم تشترك فى الثورة وبثشتيت
تلك التى أجبتها • وكان واضحا للمستعمر أن القوى التى
ناصرته كانت أساسا من العناصر المحافظة فى الأرياف خاصة
الرعاة وزعمائهم • وقد راع المستعمر أن يرى تقلص الريف
الرعى باستقرار الكثيرين من الرعاة واستيطانهم ، وبنزوح كثير
من المزارعين الى المدن للعمل كعمال اجرة ، كما راعه تقلص نفوذ
الزعماء الموالين لهم بسبب المركزية المفرطة فى الحكم • كما أن
المستعمر لاحظ أن العناصر التى أشعلت الثورة انحصرت فى

1) Op. cit.; P. 150

المدن وفي طبقة المتعلمين من صغار الضباط والموظفين والتجار .
 أما كبار الضباط والموظفين والتجار فلم يسهموا في الثورة بل
 ظلوا موالين للحكومة ، كما أن طبقة العمال غير الفنيين كانت
 حديثة العهد بالمدن وبالسياسة ومتمسكة بتقاليدها الريفية في
 الاهتمام بالخبز ومهادنة الحكم القائم . كما أن الملاحظ أن
 التقارير كلها تشير الى أنه كان هناك قصص في الأيدي العاملة في
 المدن بسبب أعمال البناء المتزايدة في داخلها وبسبب الأعمال
 الانشائية في خزاني جبل الأولياء وسنار ولذلك ارتفع متوسط
 اجرة العامل في المدن الى ٥ قروش في اليوم بعد أن كان ٣/٢
 قروش قبل الحرب (١) ، وفي نفس الحين كانت هناك عطالة
 متفشية وسط صغار الموظفين اثارته اليها تقارير الحاكم العام
 ونهت الى أن الأمل الوحيد في ازالتها هو زيادة التوسع
 التجاري في القطر (٢) .

وقد خصص المستعمر من هذا الى أن سبيل الاستقرار
 السياسي في القطر أمران هما تقوية روح البداوة المحافظة في
 الأرياف والمدن على السواء ، وانشاء طبقة ثراء ارسنقراطية
 ترتبط بمصالحها بمصالحه وباستمرار الاستقرار .. أو الركود
 السياسي .. في القطر . وقد كان السير جون مافي - الذي تولى

١) Governor General Annual Report, 1925; P. 5.

2) Op. cit.; 1927; P. 108

حكم السودان في اعقاب ثورة ١٩٢٤ خلفا للسردار الذي اغتيل.
السير لى استاك - مخطط السياسة الاستعمارية الجديدة
ومنفذها . فقد كتب في تقريره السنوى يقول :

« ان السودان الآن في (عهده الذهبى) ولكنه لن يطول
بقاء هذا العهد . فالتنظيمات القبلية بسلطاتها وتقاليدها القديمة
مازالت حية ، ولكن قيام جيل جديد يهددها بالانهيار والزوال
ما لم تعزز في الوقت المناسب (١) . »

وفي تقرير آخر قال : « علينا أن نترك السلطة في أيدي هذه
المنظمات ، وأن تقويها ونرعاها حيث توجد ، ونحییها ان زالت .
هذا من جهة . ومن أخرى فان الأعرابي الذى يستتر في مكان
واحد يتجه بطبيعة حياته القروية وحرفته الزراعية الى فقدان
روابطه القبلية والدخول في ارتباطات جغرافية محلية . هذا
يؤدى الى انتقال سلطات مشايخ القبائل الى مشايخ القرى . .
اذن فلنسمح لتنظيم سلطات هؤلاء الآخرين وتقويتها » . (٢)

ولهذا سنت القوانين التى تتفق مع تقرير ملترن لعام ١٩٢٠
والسياسة التى رسمها جون مافى فى عام ١٩٢٦ لتقوية سلطات
المشايخ فى الأرياف وفى القرى ، ومنها قانون سلطات المشايخ

1) Op. cit., 1926; P. 6

2) Op. cit., 1923; P. 6

الزعرين لعام ١٩٢٢ وقانون مجالس القرى لعام ١٩٢٣. وقانون سلطات المشايخ لعام ١٩٢٧ وقانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣١. وقد قابل المتعلمون في المدن هذا الاتجاه الى احياء التنظيمات الريفية حتى في المدن بكثير من السخريه لفتت نظر الحاكم العام الذي كتب في عام ١٩٢٩ أن « الانتقادات المكتومة التي نسمعها من حين لآخر عند بعض المثقفين في المدن لا يمكن اعتبارها قيمية بالتشكيك في جوهر السياسة » (١) .

انشاء ارستقراطية الثراء :

وأما الاتجاه لخلق ارستقراطية ثراء في القطر فقد بدأ واضحا في سياسة صرف رواتب ضخمة - بمقاييس ذلك العهد - للزعماء العشائريين . فقد كان مافي يقول أنه يجب أن يدفع للمشايخ رواتب « تكفي لتزويدهم بالقدر المطلوب من المكااة والعزة » (٢) . . . وقد اعتمد في ذلك الحين مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لحوالي الـ ٣٠٠ زعيم كرواتب لقاء خدماتهم .

والمعروف أيضا أن الحكومة منحت بعض الزعماء الروحيين مشاريع ضخمة في هذه الاونة في محاولة لكسب تأييدهم وتوسيعا لقاعدة ارستقراطية الثراء هذه .

وفي نفس الحين تغيرت سياسة الحكومة نحو التجار

1) Op. cit., 1926; P. 6

2) Op. cit., 1926; P. 6

السودانيين . فحدث من نشاط المزايدات التى ضاقتهم ، وصدر قانون ضريبة أرباح الأعمال لسنة ١٩٢٩ الذى أغنى التجار من أى ضريبة على ال ١٦٠ جنيه الأولى بخلاف الشركات التى تدفع ضريبة قدرها ١٢ ٪ على ال ٥٠٠ جنيه الأولى من أرباحها ، كما اقيمت المزايدات المفتوحة فى المدن الرئيسية كالخرطوم والخرطوم بحرى لبيع الأراضى الحكومية لهم ، وبدأت الحكومة تعاملهم مثل الفئات الموالية لها ، فتسبب عليهم كساوى الشرف وتمنحهم المشاريع الزراعية أسوة بالأجانب والزعماء الدينين وكبار الموظفين والضباط المتقاعدين .

وقد سجل الحاكم العام بجذل التحول الكبير الذى طرأ على المجتمع السودانى بقيام ارسقراطية الثراء فى وقت وجيز وقبل اقضاء العقد الثالث . فقد خرج السودان شيئاً فشيئاً من آثار التدهور الاقصادى العالمى الذى بلغه عام ١٩٢١ وبلغ أقصاه عام ١٩٢٢ ، ومن القحط الشديد فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . وبدأ الثراء يداعب التجار المحليين بعودة النشاط فى الأسواق المحلية والخارجية ، وسرعان ما اشتدت حركة البناء بتمويل التجار المحليين خاصة (١) كما ازدهرت أعمال النقل الميكانيكى التى اتجه التجار لاستثمار أموالهم فيها (٢) .

1) Op. cit., 1926; P. 77

2) Op. cit., 1928; P. 119

الصراع مع المثقفين :

وهكذا لم يمض وقت طويل حتى وجد صفار الموظفين والمعلمين أنفسهم وحدهم في ميدان الصراع مع المستعمر . وقد كان المستعمر يشعر في دخيلة نفسه بخطر فشله في اجتذاب المتعلمين إلى حظيرته وبتوسع الشقة بينهم وبين المنظمات القبلية التي جنح إلى الاعتماد عليها . وقد تجسّم القلق في أوائل الثلاثينات في بحوث قام بها ليف من البريطانيين عن الطبقة المثقفة في أفريقيا ، وانقصام هذه الطبقة عن مجتمعاتها ومنظماتها البدائية ، وجنوحها لاحتقار تلك المنظمات وأهلها . وقد كتب السير دوجلاس بنوبولد في عام ١٩٣١ مذكّرة بعنوان « العلاقة بين العناصر المتعلمة والقبلية في السودان » قال فيها : « يبدو أن الحل باختصار هو زيادة تعليم أبناء الزعماء القبليين ، وزيادة فرص التوظيف في الحكومات المحلية الريفية للسودانيين المتعلمين . والمتسرعون هنا يقولون أما أن تتلاشى الإدارات الأهلية (كما يسمونها) وتفسح المجال لبروقراطية محلية ، وأما أن تحدّ قوَى المتعلمين (أو تجمد) حتى ينفّس المجال لتطور بطيء للمجموعات القبلية . ولكن كلا هذين الحلين مضر وانهماي (١) » .

1) Henderson: Making of the Sudan; P; 506.

وقد قدم نيوبولد عدة اقتراحات عملية لايجاد اتصال وثيق بين المتعلمين والزعامات القبلية نفذت كثير منها بحذافيرها ومنها : تعليم أفضل لأبناء (وبنات) الزعماء القبليين حتى يتسنى لهذه الفئة الاندماج مع فئة المثقفين في المدن ، ونقل الكلية الثانوية (آنذاك) الى منطقة ريفية ، وتشجيع المتعلمين على تفهم الادارة الأهلية وظروف بلادهم تفهما أكثر بتدريسهم العادات المحلية وجغرافية واقتصاديات البلاد وبارسالمهم في زيارات للمناطق الريفية ، وبتعيين الموظفين المتقاعدين في مجالس البلديات حيث يجلسون جنباً الى جنب مع « الشايخ الملتحين » وتوسيع مجال تدريب الافندية من التدريب للوظائف المكتبية فقط ليشمل التدريب للمهن التي تضمنهم بجانب الزعماء القبليين وتتطلب التعاون معهم والاستشارة برأيهم مثل مهن الخبراء الزراعيين ورجال الغابات والطب البشرى والبطرى ، وكذلك تدريب نواب المأمير على التشبع بالروح التي ينظر بها المديرون الانجليز الى الادارة الأهلية الخ .

بل أن نيوبولد ذهب الى حد الدعوة الى تغيير اسم الادارة الأهلية بالحكومة المحلية لأن اسم الادارة الأهلية - على حد تعبيره - « صار شعاراً وكل الشعارات خطرة ، خاصة الغامضة منها . فبالنسبة لانصارها المخلصين كانت الادارة الأهلية بمثابة الكاهنة ، وأما لخصومها فكانت تتخلف بعينه . أما الحكومة

المحلية فعبارة يسهل فهمها ولا تستثير العواطف ، وقد مهلت التشريعات المحدثّة لاحترام الناس لها • وتحتها يمكن أن نضع حتى سلطنة دار مساليت مع مجلس بلدى بورتسودان • انها تستبج المشاعر الوطنية ، وتحت ظلها الوارف يستطيع أبناء المشايخ وأبناء الأفندية أن يعيشوا سويا فى أمن ووثام « (١) •

ولكن غالبية المتعلمين ظلت تقف بمعزل من الحكومات المحلية • كان البعض يعتقد أنها مطية للمستعمر قصد بها حرفهم عن الهدف الأكبر ، وهو اشراكهم فى الحكم المركزى • ورآها البعض ستارا مقنعا للادارات الأهلية الرجعية التى ترى فى المتعلمين خطرا واضحا على سلطانها (٢) وعلى كل حال لم يقبل المتعلمون على مجالس الحكومة المحلية فى مناطق تركيزهم الرئيسية وهى المدن • وفى نفس الوقت وجد الحكام الحكومة صعبة فى أحياء نفوذ المشايخ القرويين فى المدن حيث كانت قد تلاشت النعرة القبلية أو كادت ، وكل ما استطاعوا أن يفعلوه هو إيجاد بعض المحاكم القروية ومنح المشايخ القرويين بعض السلطات القضائية •

1) Op. cit., P. 509.

2) Governor General's Annual Report, 1933; P. 1

سيطرة الاثرياء على المجالس المحلية . .

وبانصراف المعلمين عن المجالس البلدية وبتلاشى سلطات المشايخ في المدن ، وجد فراغ هائل في الحكم المحلي في المدن في الوقت الذي انصرف فيه هم الحكومة الى اشراك الأهالي في الادارة المحلية في شتى أنحاء القطر . وكان أكثر الفئات سرعة لاغتنام الفرصة هم التجار ورجال الأعمال . وقد ظهر جليا اهتمام رجال الأعمال السودانيين في الثلاثينيات بالاشتراك في اللجان والأندية الثقافية والأعمال الخيرية ومشروعات التعليم الخ . من ما كانت المساهمة فيها من متمات الوجاهة وطريقة مثلى للدعاية للأعمال الخاصة . وقد أملت نفس هذه النظرة على رجال الأعمال السودانيين التسابق لدخول المجالس البلدية في المدن الرئيسية حتى سيطروا عليها وقد ساعدتهم في ذلك اعتماد الحكومة على لجان التجار ابان فترة التموين أثناء الحرب والمهام الضخمة التي كلفت بها تلك اللجان . والتقارير ترينا أن عدد السودانيين (وأغلبهم من رجال الأعمال) الذين اشتركوا في مجالس البلديات في العاصمة حتى انشئت لأول مرة في عام ١٩٢١ كان يتراوح بين خمسة وثمانية وكان هناك مثلهم من الأجانب غير الحكوميين ، ولكن في عام ١٩٣٩ كان عدد السودانيين في بلدية الخرطوم ١٤ ازاء ٧ أوروبيين

وواحد شامى • فليس غريبا اذن أن نجد أن الصراع الذى كان مفروضا فيه أن ينشب بين رجال الادارة الأهلية والمتعلمين حول السيطرة على المدن تحول الى صراع بين رجال الادارة الأهلية ورجال الأعمال ، ذلك الصراع الذى لا يزال قائما كل ما ازداد النشاط التجارى فى منطقة ريفية وأخذ رجال الأعمال من تجار وغيرهم يهددون بإيجاد طبقة عليا جديدة تأخذ مكان الزعماء العشائريين وسلطانهم • وقد انقسمت الحكومة المحلية عموما الى مجالس ريفية يسيطر عليها المشايخ القبليون ، ومجالس بلدية يسيطر عليها رجال الأعمال • وقد كثر الصدام بين هؤلاء فى كل المجالس التى جمعتهم مثل مجالس المديريات التى انشئت فى عام ١٩٤٣ ، والمجلس الاستشارى لشمال السودان الذى افتتح فى عام ١٩٤٤ ، وفى الجمعية التشريعية التى قامت عام ١٩٤٨ ، والبرلمان الذى انعقد لأول مرة فى عام ١٩٥٤ •

كتب أحد رجال الأعمال السودانيين من أعضاء مجلس بلدى الخرطوم عن صلة المجلس بالشركات ، فقال : منذ أن أدخل نظام المجالس البلدية بالسودان اشترك كثير من رجال المال والأعمال فى عضوية المجلس ولم ييخلوا على مجالسنا بجهودهم أو مالههم أو أفكارهم • • فقاموا ببناء المدارس والمعاهد والمصحات وشيدوا المساكن والعمارات فى أحسن طراز مما زاد فى تجميل المدينة • • واسسهمت الشركات فى

عطاءات المجلس بأقل الأسعار • وأحسن الأصناف مع السرعة
والاقتان ..

ويحق لنا أن نفخر بأن شركاتنا الوطنية وكذلك الشركات
الأجنبية قد ساهمة مساهمة فعالة في نشاط مجالسنا لا بالعون
المادى فحسب ولكنها ومازالت تساهم وتساند مجالسنا في كثير
من الشؤون المتعلقة بأوجه ونشاط المجلس المتعددة من توجيه
وآراء وتمير واتقاء وتجميل وبناء (١) •

ومهما كانت الفائدة التى جناها الحكم المحلى من مشاركة
رجال المال والأعمال فيه مساهمة فعالة ، فإن الأمر الذى لا جدال
فيه أن كثيرا من رجال المال والأعمال أفادوا كل الافادة من
مشاركتهم فى المجالس البلدية وسيطرتهم الفعلية عليها • ذلك
أن سلطات ومهام الحكومة المحلية ازدادت زيادة مطردة حتى
شملت تحت قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٥١ كل جوانب
الادارة المحليه الا الأمن العام الذى تتولاه الحكومة المركزية •
وقد ترتب على هذا أن انتقلت الى المجالس المحلية سلطات
اقتصادية ومالية واسعة شملت انشاء المدارس والمستشفيات
والطرق والمجارى والحدائق العامة وغير ذلك مما يجعل
العطاءات الخاصة بذلك أكبر مصدر لرجال الأعمال ، ولا شك
أن مشاركة رجال المال والأعمال فى المجالس وخاصة لجان

(١) عبد القادر عبد المنعم : مقالة فى كتيب « مجلس بلدى

الخرطوم » ١٩٦١ •

العطاءات التابعة لها من ما يهم كل رجل أعمال • وبجانب هذا نجد المجالس المحلية تتولى تقدير وجمع الرسوم والضرائب المحلية على الممتلكات والأعمال ، كما تتولى منح الرخص التجارية والزراعية وتوزيع السلفيات الى غير ذلك من ما يجعل رجال الأعمال حريصين أشد الحرص على السيطرة على الأجهزة المحلية التى تباشر هذه السلطات •

أن مراجعة سجلات هذه المجالس تكشف بوضوح كامل غلبة العقلية التجارية على مناقشات وأعمال هذه المجالس بالرغم من العدد المحترم من المثقفين الذين يشتركون في هذه المجالس • وإن التحليل العلمى لنظام الحكم المحلى عندنا يوضعه الراهن يشككنا فى الصورة الزاهية التى يرسمها المستولون للجمهور عن هذه المجالس والدعاية لها على أنها أساس الحكم الديمقراطى السليم •

رجال الأعمال والحكم المركزى

وما حدث فى أجهزة الحكم المحلى فى البلديات من سيطرة رجال الأعمال عليها حدث فى أجهزة الحكم المركزى ، ولو أن العوامل والأساليب التى أدت الى ذلك تختلف نوعا ما عن العوامل والأساليب التى مهدت لسيطرة رجال الأعمال على

الحكم المحلي . فعندما قرر المثقفون مخاطبة المستعمر حول
مصير البلاد في سنة ١٩٣٨ اختاروا لأنفسهم أن يواجهوا
الحكومة كقوة بذاتها يضمها اتحاد معين هو مؤتمر الخريجين .
وقد سهل هذا للحكومة الاستعمارية أن ترفض مبدأ تمثيل
المؤتمر للشعب السوداني كافة بل ولغير أعضاءه من الخريجين
كما بدأت تحاول عزل المثقفين من بقية فئات الأمة . وبعد
محاولات عدة فاشلة لاكتساب اعتراف الحكومة بحقهم في
التحدث باسم السودانيين عامة ، وجد المثقفون أن لا مناص من
توسيع القاعدة التي يرتكزون عليها . وكان السبيل الوحيد
لذلك هو اشتراك المثقفين في منظمات شعبية تضم أكبر عدد
ممكن من فئات الأمة . وهكذا ولدت فكرة الأحزاب بميلاد
حزب الاشقاء عام ١٩٤٤ وحزب الأمة في عام ١٩٤٥ .

وكانت بقية هذه الأحزاب والأحزاب التي تفرعت منها فيها
بعد - هو تجنيد أكبر عدد ممكن لصفوفها ، ولكن المشكلة
الرئيسية التي واجهتها كانت مشكلة الوصول الى الملايين من
السودانيين الذين لم يشملهم الوعي السياسي . وكان الحل هو
اللجوء الى الطوائف الدينية التي انتقلت قيادتها الى المدن
وأصبحت مهتمة بالشئون السياسية بل ومنغمسة فيها . . . ووجد
المثقفون من زعامات تلك الطوائف تشابها في الآراء السياسية
كما كانت تلك الزعامات تسعى لكسب فئات المثقفين واستخدامهم

في عكس وجهات نظرهم التي أملت عليهم ظروفهم عدم التصريح بها بأنفسهم . وهكذا وجد المثقفون أنفسهم في حلف مع بعض الطوائف الدينية استطاعوا من خلاله أن يخاطبوا الفئات التي لهم تمتع بقسط كبير من الوعي السياسي ومخاطبتها .

والمعروف أن سلطان الطوائف حتى الأربعينات بل والخمسينيات كان يشمل كثيرا من رجال الأعمال سواء كانوا تجارا أو مقاولين أو متعهدين أو أصحاب أملاك أو أعمال زراعية أو أعمال هقل أو صناعات . وقد كان لهؤلاء مكانة خاصة في دوائر بعض الطوائف ، فكان من الطبيعي أن يجدوا أماكن قيادية في الأحزاب السياسية بجانب المثقفين . وقد كان لهؤلاء ميزتان في دنيا الصراع الحزبي أولهما أنهما كانوا أقدر من الموظفين الحكوميين ومن الفئات الصغيرة التي تكون قاعدة الأحزاب الشعبية على المساهمة في تكاليف التنظيمات الحزبية التي كانت البيوت الطائفية تتكفل بأغلبها . والثانية أن فئة رجال الأعمال بطبيعتها موزعة أكثر من فئات المثقفين على الأقاليم والأرياف فهم بذلك أقدر من الآخرين على ربط المناطق المنزلة برئاسة الأحزاب .

وهكذا وجد رجال الأعمال أنفسهم يحتلون مكانة مرموقة في صفوف الأحزاب السياسية التي نشأت في الأربعينات وإن كانت القيادة الاسمية في يد المثقفين ، وحتى بين هؤلاء كان هناك

بعض رجال الأعمال الحرة المهنيين كالمحامين والأطباء والمهندسين الذين يكثر تواجدهم بين الزعماء السياسيين في هذا القطر .

السيطرة على البرلمان والحكومات

وبدخول رجال الأعمال دنيا الأحزاب افتتح لهم الطريق الى البرلمان . ونتيجة انتخابات البرلمانيين السابقين تكشف عن العدد الكبير من رجال الأعمال الذى تسرب الى كراسى البرلمان . وقد كانت الأحزاب قد اعتمدت على هذه الفئة كثيرا فى الدوائر الريفية لمنازلة رجال الإدارة الأهلية ، كما أن مكانة الكثيرين منهم مكنتهم لنفوذهم حتى فى مناطق المدن التى يكثر فيها المتعلمون ذو والوعى السياسى . وقد كان اضمحلال نفوذ الزعماء العشائريين عمومًا فى صالح هذه الفئة التى ارتفعت الى مرتبة الأولوية فى المجتمعات الريفية المتطورة حيث نجد ارسنقراطية الثراء تحلف ارسنقراطية الوراثة التى كانت الإدارات الأهلية تشبهها .

ولئن ركزنا أنظارنا فى تركيب أجهزة الحكم المركزى بعد لاستقلال والذى يدرؤفها فسنبجد أن عددا كبيرا من رجال المال والأعمال يجهنون عليها تماما . فهم سيطروا على البرلمان الأول نفسه وعلى الأحزاب الكبيرة المثلة فيه وعلى القيادات فى هذه الأحزاب سواء كانت فى الحكم أو المعارضة . فعند بدء الدورة البرلمانية كان هناك بين الـ ٧٧ نائب شمالى فى مجلس

النواب حوالى العشرين من رجال الأعمال تضم أعمالهم المشاريع الزراعية الخاصة والصناعات الخفيفة والنقل الميكانيكى والخدمات المهنية كمكاتب الهندسة والمحاماة والشركات الهندسية والمحاماة والشركات التجارية . وكان من بين هؤلاء بعض رجال الادارة الأهلية وبعض موظفى الحكومة السابقين، ولم تنقضى الدورة البرلمانية حتى كان عدد رجال الأعمال قد زاد زيادة ملحوظة بدخول عدد من النواب دنيا المال والأعمال جنبا الى جنب مع زملائهم الذين سبقوهم فى هذا الميدان . وقد ظهر اتجاه واضح بين المجموعات الحزبية لتأكيد روابطها وتعميقها بالدخول فى أحلاف تجارية تضم بعض رجال الأعمال القدامى والجدد . وقد تمثل هذا الاتجاه فى قيام شركات زراعية وتجارية مثل شركة انعاش سواكن والتعمير الشمالى العمومى وشركة شرق السودان للتنقيب والتعدين اللتين ضمتا قرا من البرلمانيين من أعضاء حزب الوطنى الاتحادى (آنذاك) ، ومثل شركة الفونج للتميز والزراعة والشركة السودانية لحطب القطن وقد ضمتا قرا من أعضاء حزب الأمة البرلمانيين .

وقد كان أغلب رجال المقدمة فى الأحزاب من رجال الأعمال فكان هناك رئيس الوزراء الذى كان عضوا فى عدة شركات للزراعة والتسويق والتمويل ، وكان هناك وزراء الخارجيات

ممن يمتلكون مكاتب للمحاماة سيطرت على جانب كبير من أعمال الشركات ، وكان هناك وزير المالية الذى ورث مشروعا زراعيًا ضخما والآخر الذى كان يعمل كمستشار فنى لأصحاب المشاريع الخاصة ، وكان هناك وزراء بلا أعباء من رجال الإدارات الأهلية وأصحاب المشاريع الضخمة .. الخ الخ ..

وبهذا التمثيل الضخم المتزايد فى البرلمان والحكومة - بجانب سيطرة اخوانهم على قيادات الأحزاب الكبيرة - استطاع رجال المال والأعمال اسباغ طابعهم على الجهازين اللذين يخططان السياسة العامة ويضعان التشريعات الخاصة بها . وقد مكنتهم سيطرتهم على قيادات الأحزاب من اخضاع العناصر المناوئة لهم من نواب القاعدة كلما فكر هؤلاء فى الثورة على سلطانهم . وقصة تصدير الذرة وتوزيع الأراضي الحكومية تبين النجاح الذى لاقياه رجال المال والأعمال فى قمع أى محاولة للحد من نفوذهم . وقد استطاعت هذه الفئة أيضا اخماد صوت الزعماء العشائريين المنافسين لهم فى القيادة . ففريق من هؤلاء الزعماء رضى بالأمر الواقع ودخل زمرة رجال المال والأعمال واقتنوا المشاريع والأعمال التجارية والصناعية . وفريق منهم قبل المناصب الكبيرة التى عرضت عليهم كمنصب الوكلاء البرلمانيين للوزارات . أما الفريق الذى أبى وعاند فضيق عليه - بإيعاز من رجال الأعمال

- تضيقا شديدا • فهددوا بين آن وآخر بسحب سلطاتهم منهم ، وظلوا يشكون باستمرار قلة مرتباتهم التي صارت لا « تكفى لتغطية ثمن القهوة والشاي لضيوفهم » . ولهذا لم يترك هذا نفر فرصة للهجوم على رجال الأعمال الا اغتتموها فكثروا هجومهم على جشع التجار والممولين ، بل اتهموا الحكومات صراحة بمالأة رجال المال والأعمال •

ولكن لا هذا الهجوم الخارجى على رجال الأعمال من رجال الادارة الأهلية ولا الصراع الداخلى بين فئاتهم المختلفة استطاع أن يزلزل سلطانهم ، فقد كانت مصالحهم وعقليتهم المشتركة أقوى من الخصومات بينهم • ويبدو أن النظام الحزبى كان هو أقوى الروابط التى جمعتهم وأرغمتهم على تناسى الحواجز والخصومات فيما بينهم • وقد كانت القيادات الحزبية تتولى التوفيق بين المتنازعين ، كما تتولى الدفاع عن مصالح الفئات التى تتعرض للهجوم فى البرلمان مثل فئات أصحاب المشاريع الخاصة وملوك المنازل والتجار وغيرهم • ولا شك أن حرص القيادات الحزبية على البقاء فى الحكم هو الذى يدفعها على تصفية الخلافات بين فئات رجال الأعمال • وقد كان رجال الأعمال مرغبين على التعاون فيما بينهم لوجود فئات صغيرة مناوئة لهم بين نواب القاعدة ، الأمر الذى لا يمكن تلافيه فى النظام البرلمانى التمثيلى • ولعلها من سخرية النظم

الديمقراطية أن يشجع وجود المعارضة لرجال الأعمال على توحيد صفوفهم ولم شعثهم بشكل قد لايتوفر في غياب الديمقراطية ، كما يمكنهم من السيطرة المباشرة على الجهاز الادارى والتنفيذى بدلا من اللجوء الى المطالبة بالاشتراك في اللجان الحكومية كممثلين للقطاع الخاص ، أو الرشوة والمحسوبية وحدهما لضمان تجاوب هذا الجهاز مع رغباتهم .

وهكذا أخضعت أجهزة الحكم بكاملها لسيطرة رجال الأعمال وعقليتهم التجارية ، وسخرت لخدمة أهدافهم ومبادئهم .

اعتراف بالفساد !

والمطلع على سجلات مجلس النواب لايمكن أن يخطيء الاتهامات العديدة التى وجهها عدد من النواب للحكومات المختلفة مشيرين الى صلة وثيقة بين الحكام وبعض فئات رجال الأعمال وحرص الأولين على خدمة الآخرين .

واتهام الحكومة بمحاباة فئات رجال المال والأعمال المختلفة تكررت فى المجلس عدة مرات . التهم تركزت أساسا فى وزارة التجارة والصناعة والتأمين ، ووزارة الاشغال ، ووزارة المالية . فقد اتهم بعض النواب وزارة التجارة بوضع قوانين الاستيراد بطريقة قصد بها رعاية مصالح التجار(حماد أبو سدر - ٥٩٨ : ٥٦ ، يعقوب حامد بابكر - ٣٤٦ : ٥٦) . كما اتهمت وزارة

الأشغال بسوء الادارة التى تؤدي الى التلاعب بأموال الشعب
عن طريق العهد بأعمال البناء الى المقاولين (محمد هارون تيمه —
٢٠٨٧ : ٥٧ ، يعقوب حامد بابكر — ٢٠٩٥ : ٥٧) • واتهم أحد
النواب وزارة المالية بتأخير فتح بورصة القطن فى عام ١٩٥٧
لتتيح لأصحاب المشاريع الخصوصية فرصة بيع قطنهم مما أدى
الى كساد قطن المشاريع الحكومية (عبد الله محمد التوم —
٢١٤٦ : ٥٧) •

وقد تعرضت الخدمة المدنية فى هذه الوزارات الثلاث الى
هجوم شديد وتهم صريحة بالفساد • فقد اتهم المسئولون عن
توزيع الرخص التجارية فى وزارة التجارة باساءة سلطاتهم
لمصلحة أفراد معينين من رجال الأعمال (عبد الرحمن عمر
عبد الله — ٩ : ٥٦) • كما اتهم مفتشو المراكز الذين يشرفون
على توزيع عطاءات المباني فى المجالس المحلية على المقاولين بأنهم
يتواطأون مع المقاولين لتبديد أموال الشعب (مصطفى حسن
محمد — ٢٠٩٦ : ٥٧) • وكذلك وجهت تهمة الفساد الى قسم
مراجعة حسابات الشركات الأجنبية (١٧٠٦ : ٥٧) والى مكتب
تسويق القطن الذى اتهم بتقديم بيانات للمشتريين حرصتهم على
الاحجام على الشراء حتى انخفضت الأسعار (عبد الله محمد
التوم ١٦٨١ : ٥٧) • وقد كان الهجوم على الخدمة المدنية
يتهمها فى بعض الأحيان بالعمل لمصالحها الخاصة ، وأحيانا بالعمل

لمصلحة الحكومة وبايمائز منها . وقد كانت الحكومة دائما تدافع عن الخدمة المدنية ، وتنفي الهجوم عليها وتستنكره مطالبة الأعضاء بتقديم حقائق مدعمة بالبراهين بدلا من أن تتولى التحقيق في الاتهامات الموجهة الى رجال الخدمة المدنية .

وبجانب تهمة التواطؤ مع رجال المال والأعمال وجهت الى الحكومة تهمة خلق مجموعات جديدة من رجال المال والأعمال المؤيدين لها بمحabbاتها لأنصارها ومحاسبها عند توزيع الوظائف الكبيرة برواتبها الضخمة وامتيازاتها المديدة وعند توزيع رخص المشاريع الزراعية . أما تهمة ملء الوظائف الرئيسية بالأنصار والمؤيدين فهي التهمة التي بررت بها حوادث أول مارس المعروفة، وقد استمرت المعارضات في عهد كل الحكومات تتحدث عن «البجحة في خلق وظائف جديدة دون ما تقتضيه ضرورة العمل ، بل لارضاء الأنصار والمحاسب » (حسن عوضى الله - ١٦٦٩ : ٥٧) وعن « البذخ والاسراف في المنازل الشاهقة والسيارات الفارهة والمرتبات الضخمة والسكرتارين وموظفى مجلس الوزراء والطائرات الخاصة وغير ذلك » (مبارك زروق - ١٦٥١ : ٥٧) . وأما تهمة توزيع الرخص الزراعية على المحاسب فهي تهمة لم ينفك النواب من توجيهها للحكومة تلو الحكومة وان كان نصيب الحكومة الأولى منها ضئلا . وقد اتهمها أحد معارضيهما بأنها استسلمت للمحسوبية ، وفي ظلها « استشرى

الفساد حتى من نزاهة الحكم في الصميم وحتى تحدث الناس علنا عن المشاريع الزراعية الضخمة التي منحت لأشخاص يتنون بأوثق الصلات للوزراء بل ولرئيس الحكومة نفسه » (رحمة الله محمود - ٩٢٧ : ٥٦) ، وتحدث آخر عن « المشاريع الزراعية الخصوصية التي وزعت على أساس المحسوبية والخزينة وتنتج عن ذلك أن حرم سكان المنطقة نفسها التي توزع فيها المشاريع وأعطى غيرهم ممن جاءوا من الخرطوم والأبيض رغم أن هؤلاء المواطنين قد تقدموا بطلبات من سنة ١٩٥٢/٥١ وغيرهم تقدم بطلبه في سنة ١٩٥٦/٥٥ » (يعقوب حامد بابكر - ٨٢٧ : ٥٦) .

استغلال القطاع الخاص للدولة

ولكن الأمر الذي أهم الكثيرين لم يكن هو فساد الخدمة المدنية أو خضوعها لمحسوبيات الحكومات . ولكنه كان غفلة المسؤولين في الدولة واستغلال القطاع الخاص لذلك .

والقطاع الحكومي كثير الاعتماد على القطاع الخاص في أغلب أعماله ، وهي أعمال تكلف عطاءاتها مبالغ طائلة وتتطلب دقة وجودة متناهية في التنفيذ . والدول التي فيها قطاع خاص كثيرا ما تتولى مباشرة أعمالها عن طريق ذلك القطاع ، وذلك لتخفيف الضغط على موظفي القطاع العام ، أو لاستطاعة القطاع الخاص القيام بتلك الأعمال على وجه أكمل من القطاع الحكومي ، أو لأجل تقوية وتشجيع القطاع الخاص . وفي السودان نجد أن الحكومة تبرر اعتمادها الكثير على رجال الأعمال في القيام بجزء

كثير من مهامها بكل تلك الأعذار • ولكن الحكومة واجهت في كثير من الأحيان اتهامات صريحة بأن هذه الأعذار ما هي الا مجرد مبررات لتواطؤ المسؤولين مع بعض رجال الأعمال لتسليمهم أعمال ممكن للحكومة أن تقوم بها على وجه أحسن وتكاليف أقل ، وما ذلك الا لتمكين رجال الأعمال من تقاضى أرباح ضخمة يقتسمونها مع المسؤولين •

وقد برزت هذه الاتهامات بصورة واضحة في الهجوم الذي شنه بعض النواب على وزارة الأشغال في أواخر الدورة البرلمانية الأولى • وقد رفض كثير من النواب آنذاك تبرير الوزير لترك الأعمال للمقاولين بسبب نقص الموظفين بالوزارة ، وقال أحدهم أن ترك الوزارة الأعمال للمقاولين « لا يعزى لقلة موظفيها بل لسوء إدارتها » (١) • وتساءل نائب آخر « لماذا لا توكل المهمة لأحد الملاحظين الذين يعملون بالوزارة ؟ » (٢) • كما أن النواب نبهوا الى سوء مستوى المباني التي يتولى المقاولون تشييدها وما تكلفه من تكاليف باهظة في اصلاحها ، هذا بالرغم من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للمقاولين مثل استيراد المواد اللازمة وبيعها لهم بأسعار الاستيراد مما يمهّد لهم الحصول على أرباح طائلة • ولذلك فقد كان في رأيهم أن الحكومة أقدر على

(١) يعقوب حامد بلنكر : مجلس النواب (١٩٥٧)

ص ٦٩٠٢ •

(٢) محمد هارون تيمه : مجلس النواب (١٩٥٧)

ص ٢٠٨٧ •

القيام بهذه الأعمال من المقاولين بصورة مرضية وتكاليف أقل .
وفى نفس الوقت اتهم بعض النواب المسؤولين في الحكومة
بالاتفاق مع المقاولين لتبديد أموال الشعب (١) كما نادى بعضهم
بإعادة النظر في سياسة الوزارة في هذا الميدان .

ولكن الوزارة لم تغير سياستها ، ولم تحاول أن تنظم أمورها
أو تزيد عدد موظفيها حتى تتولى قسما أكبر من أعمال الاشياء
الحكومية . فمقدار الوظائف المرصودة لهذه الوزارة لعام ١٩٦٥/٦٤ لم
يتعد ٩٤٣ وظيفة داخل الهيئة مما يجعل موظفي هذه الوزارة على
أهميتها أقل من ثلث وزارة الصحة ومصلحة البريد والبرق . ورغم
الزيادة الكبيرة في أعمال الوزارة فإن نسبة الزيادة السنوية في عدد
موظفيها يعتبر أقل بكثير منها في الوزارات الأخرى كوزارة الصحة
أو الاستعلامات والعمل أو التربية والتعليم . بل إن الوزارة ظلت
تفقد خيرة مهندسيها اللذين وجدوا أن من الأريح لهم أن يتولوا
أعمال هذه الوزارة من الخارج كمقاولين بدلا من توليها من
الداخل كموظفين .

وكان من جراء هذا أن لم تقل نسبة العمل الذي تتولاه
الوزارة نفسها فحسب ، بل قلت قدرة الوزارة على الاشراف على
الأعمال التي تعهد بها للمقاولين مما تسبب عنه تدهور في مستوى

(١) مصطفى حسن محمد : مجلس النواب (١٩٥٧)

أعمال المقاولين ويكبد الدولة خسائر ضخمة كان يمكن تلافيها لو توسعت هذه الوزارة بنسبة زيادة أعمالها •

وقلة الفنيين والخبراء في مكاتب الدولة أمر عام خطر اذيرغم القطاع الحكومي على اللجوء لرجال الأعمال ويمهد لاستغلالهم للقطاع الحكومي معتمدين على جهل المسئولين • وقد كتب أحد رجال الأعمال مقالا قال فيه : « عرضت نفس المؤسسة التجارية التي قامت بإنشاء مصنع الكرتون مقترحات لمصنع معدات تعبئة تستهلك انتاج مصنع الكرتون • عرضت أن تقيمه بثمانين ألف جنيه ، تسدد بأقساط على عشر سنوات ، وبفائدة سنوية مقدارها ثلاثة ونصف في المائة • شروط سهلة ، وفائدة ضئيلة • وصفقة مغرية بلاشك ، لكل جاهل أو قليل الخبرة • ولكن نظرة واحدة لكشف الماكينات المقترحة ، وقد وقع في يدى بعض الصدفه جعلتني اتشكك في كل أثمان وتكاليف ماكينات المصانع التي أقامتها الحكومة • ان ثمن الماكينات لايزيد على اثني عشر ألفا من الجنيهات ، وهي لا تحتاج في تركيبها وعملها الى خبرة ما، ولدى مثلها تماما ومن نفس ماركتها وأحجامها ! ان الاثنى عشر ألفا ، عرضت على حكومتنا السنية بثمانين ألفا ، فأعجبوا ! أليس هذا دليلا على الاستهبال من جانب ، والجهل المركب من جانب آخر ، وأن أموالنا كانت نهباً مباحا بلا داع ؟ » (١)

(١) محمد أحمد السلمبى رأى العام ، ٢٠/١٢/١٩٦٤ .

وملاحظ في مصنع الكرتون يحتمل ان يكون قد حدث في عدة أماكن أخرى ، وأموال الدولة قد تكون تسربت بالالوف ومئاتها وبالملايين الى جيوب رجال الأعمال - محطيين وأجانب - نتيجة قلة الخبرة في القطاع الحكومي .

وقلة الخبرة هذه ليست هي مشكلة القطاع الحكومي وحده وهو يتعامل مع أناس يعتبر عامل الربح الدافع الأول في تصرفاتهم . فهناك أيضا مشكلة فساد الذمم في القطاع الحكومي نفسه والذي تذكىه ضخامة المبالغ التي تتداول بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وضعف الرقابة على المعاملات بين هذين القطاعين . وقد كشفت ثورة ٢١ أكتوبر من جانب يسير من فساد المسؤولين في القطاع الحكومي من وزراء وموظفين ، مما يؤكد أن مشكلة القطاع الحكومي ليست هي الجهل بقدر ما هي انعدام الرقابة على المسؤولين في وقت استشرى فيه الفساد بينهم لدرجة لا يكاد يتصورها العقل . وسواء كان المسؤولون يشكون من قلة الفهم أو انعدام الضمير فالنتيجة واحدة، وهي تمكين نفر من النفعيين من السيطرة على الحكومات وأجهزة الخدمة المدنية لخدمة أغراضهم .

في العهد العسكري

وقبل الانقلاب العسكري بقليل حدثت تطورات في دنيا الأحزاب مهلت لزيادة أهمية رجال الأعمال وتفوذهم في الأحزاب .

فمن جهة ازدادت تكاليف التنظيمات الحزبية زيادة كبيرة . فهناك الأندية التي تكلف إيجارات باهظة ووسائل النشر والدعاية ، خاصة الصحف الحزبية التي عرفت بسوء توزيعها ، وفشلها في اجتذاب المعلنين في بلد تعتمد فيها الصحف على الاعلان أكثر من التوزيع في الدخل . وهناك الاجتماعات الدورية والليالي السياسية وتكاليف الوفود والزيارات والمهرجانات الخ . كل هذه الأعمال تتطلب أموالا طائلة تتزايد يوما بعد يوم . ولكن في الوقت الذي كانت هذه التكاليف الباهظة تتزايد أخذت موارد الأحزاب بأنها تستطيع أن تنفذ الى فئات القاعدة دون اللجوء للتخلص من نفوذ الطوائف الممولة لها ، بعد أن شعرت هذه الأحزاب بأنها تستطيع أن تنفق الى فئات القاعدة من دون اللجوء الى زعامة الطوائف ، واما بسبب تدهور الموقف المالي لهذه الطوائف نفسها . وقد كانت نتيجة كل هذا أن اتجهت الأحزاب بكليتها الى أعضائها من رجال الأعمال لتمويلها .

ثم حدث انقلاب ١٧ نوفمبر ، واختفت الزعامات السياسية القديمة وبدأت الزعامة السياسية الجديدة تبحث عن أعوان وانصار لتوسيع قاعدتها الشعبية بعد أعراض كثير من المثقفين عن العمل معهم . وهنا سارع كثير من رجال الأعمال الى التعاون الكامل مع العسكريين كما تعاونوا مع الحكومات الاستعمارية والوطنية التي سبقتهم . على العموم ،

يسندو بجلاء أن رجال الأعمال أفادوا
أيما افادة من المشاركة في أجهزة الحكم المركزي مثل ما أفادوا
من قبل الاشتراك في أجهزة الحكم المحلي . والفائدة الأديية
وحدها التي ينالها رجال الأعمال من احتلال مكانة قيادية في حزب
كبير أو دخول البرلمان أو حتى الوزارة كقيلة باجذاب فئة كهذه
مولعة بالاعلان وتvisie المناصب والألقاب. ولكن الفائدة العظمى التي
جنتها هذه الفئة من الحكم هي في تخطيط سياسة الدولة الاقتصادية
بطريقة ترضى مصالحها الضيقة رعاية كاملة على حساب الفئات
الأخرى من الأمة .

ولكن ان كان رجال الأعمال أفادوا من التعاون مع الحكومات
المتعاقبة على هذا القطر فأى تلك الحكومات أفادت منهم بالمثل .
فالاستعمار وجد فيهم أحلافا حين عزف ذوو الوعي السياسى في
المدن عن التعاون معهم ، وحكومات الأحزاب وجدت فيهم سندا
ماديا وأدييا في مجتمع ارتفع فيه نجم ارسقراطيات الثراء ،
والحكومة العسكرية اتخذت منهم قاعدتها الشعبية وسندها
الوحيد ! وعن طريق تبادل المنافع هذا من الحكام في
كل عهد استطاع رجال الأعمال الأعمال أن يكونوا القوة الحقيقية
وراء أجهزة الحكم وسندها الاجتماعى .

البلوتكرسى والتجربة الديمقراطية الاولى

الوعود...

✧ تجربتنا الديمقراطية الاولى تجربة متكاملة تبرز طبيعة الحكم البلوتقراطى بوضوح ولذا فقد رأينا ان نسجلها للقارىء الكريم تسجيلا وافيا ، ولكم فى تاريخنا من عبر ! ✧

فى بداية الدورة البرلمانية الاولى (١٩٥٤ - ١٩٥٧) ألقى الحاكم العام نيابة عن الحكومة (كما اقتضت الأوضاع الدستورية حينذاك) خطابا وضح فيه الخطوط العامة لسياسة الحكومة . وقد قطعت الحكومة على نفسها عدة عهود كان منها ما يرمى بصورة مباشرة الى رفاهية الشعب كله والفئات المختلفة التى يضمها . وقد وعدت الحكومة فى هذا المجال بالسعى لتحسين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين عامة ، ولكنها خصصت بعض الفئات ووعدت بأن تعمل بشتى الوسائل والطرق لاعادة توزيع الدخل بصورة عادلة تنصفهم . وكان من ماوعدت به الحكومة فى هذا الشأن هو :

✧ (تعديل) « نظام الضرائب لايجاد نوع من التوازن فى الاعباء للامة . »

✦ « تنسيق مصالح المنتجين والمستهلكين تنسيقاً محكماً .. »
يحق لجميع السكان كفايتهم من الغذاء والكساء والمأوى بأثمان
معقولة » ..

✦ « ضمان حسن العلاقات بين المخدم والعامل والأجور
الحسنة وشروط الخدمة و إيجاد المساكن المناسبة ذات
التكاليف القليلة لمصلحة العامل » ..

✦ « المعاملة العادلة للمزارعين » ..

وفهم من هذه الوعود أن الحكومة تنوى أن تساعد
الفئات الفقيرة مساعدة مباشرة بتحسين أجورها وظروف عملها،
وتشييد المساكن الشعبية لها ، وتخفيف العبء الضريبي عليها،
وبحمايتها من استغلال المخدمين والمنتجين . وقد أيدت المعارضة
هذه السياسة بل طالبت بالمزيد منها . فقد طالبت بضمان
اجتماعي وتحديد الاجور لصالح العمال ، كما دعت الى تأميم
المشاريع الزراعية ما أمكن ذلك حماية لصالح المزارعين والأمة
بأسرها ، وطالبت بسياسة اشتراكية لتوزيع أراضي الدولة .

تلك هي الوعود التي بذلتها الحكومة والمعارضة .
فلنستعرض في الصفحات التالية الصورة التي تعطيها لنا المضابط

عن مدى التزام الحكومات والمعارضات بهذه الوعود ، وموقف
الفئات المختلفة في مجلس النواب ازاء مطالبة بعض المخلصين
من النواب بتنفيذها • ولنبداً بالضرائب •

الأعباء الضريبية

الضرائب تزداد على الفقراء :

ان مضابط مجلس النواب تكشف عن اجماع كامل من كل
الأحزاب على أن الضرائب المباشرة التصاعدية أعدل بكثير من
الضرائب غير المباشرة ، (حماد توفيق - ٥٤:٥٦٦ ، مبارك زروق
- ٥٤:٥٦٧ - محمد احمد محبوب - ٥٤:٤٨١ ، ابراهيم
احمد - ٥٦:٦٢٣) (١) اذ أن الضرائب غير المباشرة بالرغم من
كونها تجبى من الفنى والفقير ، الا انها تؤثر على الفقير الذى
يكتوى بنارها ولايتأثر بها الاغنياء ، ولكن رغما عن هذا نجد
أن الضرائب غير المباشرة كانت تزداد عاما بعد عام بحجة امتصاص
جزء مناسب من دخل الأفراد واحتجازه فتقلل بذلك من المقدرة

(١) الرقم الذى يجده القارئ بجانب اسم النائب
المتحدث هو رقم الصحيفة . والآخر هو العام الذى فى مجلد
جلساته. يرد الحديث . كل الاسماء ترد مع حفظ الالقاب.

المالية لديهم ويخفف الضغط على السلع والمنتجات (ابراهيم
المفتى - ٥٧:١٦٦٣ ، ٥٥:٦٣٤) . وقد ظهر في السنين الأخيرة
اتجاه لخفض نوع واحد من الضرائب غير المباشرة وهو الضرائب
على الكماليات التي يستهلكها ذوو الدخل الكبيرة بنسبة أعلى
من الفقراء . وقد حاولت الحكومة أن تبرر ذلك بأنه عندما
يكون مستوى المعيشة منخفضا في أى بلد فالذين يقبلون على
الكماليات قليلون أن الحصيلة من الضرائب على
الكماليات أخذت تنزل (حسب قانون الغلة المتناقصة)

ولذا فلا يوجد مبرر لفرض ضرائب على الكماليات الا اذ رأينا
ذلك ضروريا من ناحية اجتماعية بحته (ابراهيم أحمد - ١٦٣٢
و ١٧٠٥ : ٥٧) ومن الغريب أن يفوت على الوزير أن الفرض
من فرض الضرائب على الكماليات ليس هو زيادة حصيلة الدولة
من تلك الضريبة بل هو العكس تماما اذ أن الفرض من هذه
الضرائب هو تزويد الناس في استهلاك الكماليات ، وتناقص
الحصيلة من هذه الضرائب دليل على نجاح الدولة في هذا
المضمار !

وقد نبه بعض النواب الى أن الضرائب غير المباشرة على
السلع أغلبها تقع على المستهلك حتى ما يفرض منها على الوسيط
أو التاجر (يوسف العجب - ٥٤ : ٥٠١) ، وكانت نتيجة ذلك

أن ارتفعت أسعار تلك السلع بما يساوى على الأقل الزيادة في
الضريبة المفروضة . . وهكذا نرى أن هذه السياسة ساعدت
على ارتفاع تكاليف المعيشة حتى بلغت في التسعة الأشهر الأولى
لعام ١٩٥٤ ما يساوى ١٢ ٪ فوق ١٩٥٤ (كمال عبد الله الفاضل
— ١٣١ : ٥٥) . .

وأما الضرائب المباشرة التي يقع عبؤها أساسا على الميسرين
إذا كانت تصاعدية ، فلم تفرض الحكومة منها الا ضريبة الدخل
الثابت (بغير أن تكون تصاعدية) على كل ذوى الدخل الثابت
حتى النمل وصغار الموظفين . وقد حاول أحد الوزراء أن يدعى
أن هذه الضريبة (عادلة وتصاعدية) بمعنى غير مألوف فقال عن
هذه الضريبة أنها أعادل الضرائب من الناحية القانونية . وذلك
لأنها تطبق وتفرض بنسبة دخل الشخص فهي تصاعدية . .

وهي لا تطبق على الموظفين منهم بل على جميع المواطنين الذين
لهم دخل معلوم . . (ابراهيم المفتى — ٢٧٩ : ٥٥) . وقد
اختلف النواب في أسباب عدم رضائهم عن هذه الضريبة .
فمنهم من عارضها بسبب الغبن الذى تلحقه بذوى الدخل الثابت
المحدود ، واستغرب البعض كيف تعطى الحكومة باليمين علاوة
غلاء للمعيشة ثم تعود فتأخذها باليسار وطالب أن تبدأ الحكومة
بأصحاب المرتبات الكبيرة ثم تنزل بها تدريجيا الى أن تصل

أقل موظف (الفرد برجوك - ١٤٠ : ٥٤) • وفريق آخر هاجم فرض هذه الضريبة لا من حيث المبدأ ولا من وجهة نظر الموظفين ولكن من وجهة نظر الشركات إذ أنه توقع إذا ما زادت الضريبة على موظفيها أن هؤلاء سيطالبون شركاتهم حتما بأن ترفع لهم مرتباتهم بما يساوى قيمة الضريبة المفروضة على الأقل (كمال عبد الله الفاضل - ١٣١ : ٥٥) •

لا ضرائب على الأغنياء !

وحيثما أرادت الحكومة زيادة الحد الأعلى لضريبة أرباح الأعمال من ٣٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ أقام رجال المعارضة الأرض وأقعدوها • والحجة التي اعتمدت عليها المعارضة هي أن هذه الزيادة ستفتر رأس المال الأجنبي وتصرفه عن المجرى. إلينا (محمد أحمد محبوب ٤٧٦ : ٥٤ ، كمال عبد الله الفاضل - ٣٦ : ٥٥) • ولكن الحكومة وضحت أن العبء سيقع على أصحاب الأعمال المحليين وحدهم لأن الشركات الأجنبية ستلتقى من حكومتها إعفاءات من الضرائب تساوى ما تفرضه نحن عليها • كما اتضح من النقاش أن الضرائب على رجال الأعمال في هذا القطر تعد لا شيء بجانب الضرائب المفروضة على رصنائهم في مصر حيث يدفع رجال الأعمال ضريبة تبلغ ٨٠ ٪ على الدخل

الفردى الذى يتجاوز ٥٠٠٠٠٠ جنيه فى العام زيادة على ضريبة الأرباح • كما أميط اللثام عن مقدار ضريبة أرباح الأعمال التى تضيع على الدولة بسبب سوء التقدير والتحصيل والذى قدر بحوالى مليون ونصف جنيه •

قد يذكر القارىء أن ثورة ٢١ أكتوبر كشفت أن المتأخرات على رجال الأعمال بلغت ٣ مليون جنيه وقيل ٥ مليون جنيه • وإن بعض كبار رجال الأعمال لم يدفعوا ضرائبهم لبضع سنوات •

وإزاء هذه الحقائق تحول رجال الأعمال الى استعمال حجة أخرى فى معارضة زيادة ضريبة الأعمال وهى تأثير هذه الضريبة على رقعة نشاطهم وبالتالى على مستوى الانتاج والتخديم فى البلد • زعم زعيم المعارضة أن زيادة ضريبة الأرباح مع ارتفاع الضرائب الجمركية أثر تأثيرا محسوسا فى النشاط التجارى • ونتيجة لذلك انكمش الميدان الاقتصادى وقلت المعاملات التجارية ، ونشأت البطالة أو زادت و • • عزف رأس المال المحلى عن القيام بأى مشروع أو توسع (محمد أحمد محبوب — ١٦٣ : ٥٥) وراح البعض يرجو أن • « لا تذهب

الحكومة في محاربتها للتضخم المالى الى الدرجة التى تخفق بها
أنفاس التجار وأصحاب رؤوس الأموال و... الأعمال الاقتصادية
التي تدر دخلا للبلاد خاصة ان كان ذلك الدخل من العملات
الأجنبية والتي توظف الأيدي العاملة السودانية » (كمال عبد الله
الفاضل - ١٩٦٣ : ٥٦) .

والحكومة كانت قد وعدت عند زيادة ضريبة أرباح الأعمال
بزيادة من الضرائب المباشرة التصاعدية التى تلقى ببعض العبء
الضريئى على الأغنياء خاصة . وقد وعدت بالذات بفرض ضريبة
من هذا النوع على البخور . حدث هذا فى عام ١٩٥٤ . ولكن
فى نفس الحين نهت الحكومة الى ضرورة ايجاد الجهاز الادارى
المناسب لتحصيل هذه الضريبة . ومضت الأعوام تباعاً والميزانيات
تقدم ولا تظهر ضريبة الدخل الموعودة ، وكل ما يظهر هو الاعتذار
بعدم وجود الجهاز الادارى المناسب بعد . وقد لفت هذا التهرب
المواصل نظر المعارضة فقال زعيمها فى عام ١٩٥٦ : « آن الأوان
لأن نعدل من نظام الضرائب عندنا ، ولا يكفى أن نعتذر فى كل
عام بعدم اعداد الموظفين اللازمين وعدم التمكن من اعادة النظر
فى نظام الضرائب العتيق » (محمد أحمد محبوب - ٥٨٤ : ٢٦) .
ولكن التهرب استمر تحت الحكومة الجديدة التى أصبح نفس

زعيم المعارضة وزيرا فيها • وأخذ وزير المالية الجديد يقدم العذر
تلو العذر لارجاء ادخال هذه الضريبة الشديدة الوطأة على
الميسرين • وتغير العذر من الزعم بأنه « من الخطورة بمكان أن
ندخل هذه الضريبة بدون استعداد لها من ناحية التشريع ومن
ناحية الموظفين » الى القول بأن مسودة قانون الضريبة قد أعد
ولكنه « قبل المضي في الاجراءات القانونية لا بد من الاستعانة
برأى خبير في الضرائب » • وبعد أن وصل الخير — بعد لئى —
أصبح العذر فى الأرجاء والتأخير هو أنه « قد تقرر أن يكون
النظام الضريبى برمه قيد البحث والدراسة الدقيقة » !!
(ابراهيم أحمد — ٦٢٣ : ٥٦ ، ١٠٣٤ : ٥٦ ، ١٠٦٣ : ٥٦ ،
١٦٢١ : ٥٧) •

ونفس هذه الماطلة ونفس هذا التسويف كان مصير الاقتراح
الذى قدمه بعض النواب بالغاء الضريبة الشخصية والدقيقة
المهينة (١١٢٥ : ٥٤) • فقد وعدت الحكومة — استجابة لضغط
الكثيرين — باستبدال هاتين الضريبتين بضريبة أكثر عدالة
وتمندا • ولكن هاتين الضريبتين بقيتا حتى أعلن الغاؤهما فى
عام ١٩٦٥ !

وفى عام ١٩٥٧ قدم أحد النواب الكشف الختامى لحساب
الضرائب فى عهد البرلمان الأول ، واذا به يكشف تدهورا سافرا

— لا تحسنا — فى توزيع العبء الضريبى بين فئات الشعب المختلفة • وظهر « أن الحكومة بتركيزها على زيادة حصيلتها من الضرائب غير المباشرة قد عزمت أن ترمى كل العبء على الجماهير العاملة من شعبنا من عمال ومزارعين ورعاة وعلى أصحاب الحرف فى المدن وصغار التجار • وهؤلاء جميعا يعيشون فى ظروف اقتصادية صعبة • والعبد الذى يتحمله الشعب من الضريبة غير المباشرة ٠٠٠ يصل الى ١٩٣٠ر٠٠٠ جنيه على حين أن الضرائب المباشرة التى تدفعها الشركات وكبار التجار وأصحاب المشاريع ويشاركون فيها متوسط التجار والزراع بلغت مبلغ ٣٩٥ر٣٣٩ جنيه • وفى نفس الوقت الذى خفضت فيه الضريبة المباشرة على الشركات وكبار الملاك ٠٠٠ زاد المجموع الكلى من الضرائب المختلفة والذى يقع بشكل مباشر على الشعب بحوالى ٢ر٥٢٤ر٨٩٠ جنيه » (حسن الطاهر زروق — ١٩٧٢ : ٥٧) •

اذن فالصورة التى تعطينا لها المضابط توضح بجلاء كيف نكثت الحكومات المتعاقبة عن وعدها بتوزيع العبء الضريبى توزيعا عادلا بين قطاعات الأمة ، كما تبين بوضوح وقوف رجال الأعمال فى وجه أى زيادة فى الضرائب عليهم بينما ظلوا يؤيدون زيادة الضرائب على الفقراء — رغم احتجاجات بعض

نواب الصفوف الخلفية - كما راحوا يقنعون الفقراء بتقبلها على أساس أنها « ثمن الحرية » ١

الامتيازات

ولنتقل الآن للنظر في أمر المنح أو الامتيازات التي توزعها الحكومة على الفئات المختلفة بفرض زيادة دخولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة • وتشمل هذه المنح السلفيات والمساكن والاعفاءات من الضرائب المختلفة وحماية مصالح فئة أو أخرى • والحكومات المتعاقبة مارست منح كل هذه الامتيازات ، ومضابط مجلس النواب تكشف عن اهتمام النواب عامة بنشاط الحكومة في هذا المضمار •

السلفيات :

والسلفيات الحكومية تعد من أهم هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة لفئات خاصة من الأمة • وسلفيات الحكومة تشمل السلفيات الزراعية وسلفيات المنازل والعربات والسلفيات الصغيرة المتنوعة • وقد كان مجموع الرصيد المتبقى من حساب تلك السلفيات في ١٩٥٦/١٢/٣١ مبلغ ١٣٣٣٧٠٠

جنيه • وكان نصيب السلفيات الزراعية من هذا المبلغ ٧٤٠٠٠٠٠ جنيه •
ونصيب سلفيات المنازل بلغ ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه •

وقد كانت السلفيات الزراعية تصرف من قسم السلفيات
بوزارة المالية لأصحاب المشاريع الخاصة سواء أكانوا شركات
أو أفراد أو جمعيات تعاونية • وهذه السلفيات تمنح لمن يملك
الضمانات الكافية من هؤلاء الزراعيين السودانيين لشراء الطلبات
والماكينات والآلات والمعدات الزراعية والمواشى وتحسين
الأراضي الزراعية سواء بحفر القنوات أو الآبار أو لغير ذلك
مما يحسن انتاجية الأرض على العموم • والسلفيات تصرف
بشريطة أن تستثمر في الأغراض الزراعية • كما تشترط الحكومة
أن يقدم المتسلف ضمانات كافية كما يجب عليه أن يتكفل بطريقة
الخاصة بدفع جزء كبير من مجموع تكاليف مشروعه (٥٤:٦٣٧)
وقد كان هذا الشرط الأخير عقبة كأداء أمام صغار المزارعين
مما جعل كبار المزارعين وحدهم يستفيدون من السلفيات الزراعية
وقد ظهر هذا بجلء من الكشف الذى قدمته الحكومة استجابة
لسؤال عن مقدار السلفيات الزراعية التى تزيد عن ٣ آلاف
جنيه والتى وزعت على المزارعين فى الثلاثة سنين ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ،
١٩٥٤ (محمد هارون تيمة — ٥٤:٤١٤) •

هذا وقد طالب بعض النواب من النصفوف الخلفية أن تمنح

السلفيات « لصغار المزارعين وليس لكبارهم كما كانت السياسة في الماضي » (حسن الطاهر زروق - ٣٣ : ٥٤) ، كما طالب البعض بتعديل الشروط حتى يستطيع مزارعو الجهات المختلفة الحصول على بعض السلفيات (الفرد برجوك - ١٠٧٧ : ٥٤) . ولكن الحكومة رفضت تغيير الأوضاع عما كانت عليه .

وعندما قدمت الحكومة مشروع قانون البنك الزراعى فى عام ١٩٥٧ استبشر بعض النواب بمقدم هذا البنك الذى علق صغار المزارعين آمالهم عليه بعد أن حالت الضمانات العالية التى كان قسم السلفيات بالمالية يطالبهم بها دون ظفرهم بأى سلفيات من هذا القسم . ولكن وزير المالية أعلن « أن التساهل لا يمكن أن يجد له سبيلا فى البنك كما كان يفعل قسم السلفيات بوزارة المالية لأن البنك لا يمكن أن يقوم بالتسليف ما لم يكن لديه الضمان الكافى بتسديد السلفيات ١٠٠٪ وفى الوقت المحدود » (ابراهيم أحمد - ١٤٤٩ : ٥٧) . بل ظهرت دعوة صريحة من رجال الأعمال من حكومة ومعارضة الى الحيلولة دون تسليف البنك للجمعيات التعاونية . فقد قال وزير المالية أن « التعاون مع هذه الجمعيات صعب جدا . . . وأن التجارب دلت على أن كثيرا من الجمعيات التعاونية تقوم ثم لا تلبث أن تموت » (ابراهيم أحمد - ١٤٤٩ : ٥٧) . وقد

أيد أحد زعماء المعارضة اتجاه الحكومة هذا لحرمان التعاونيات من السلفيات الزراعية ودعا الى « أن لا يتسرع البنك في تمويل الجمعيات التعاونية بوضعها الراهن لأن هذه الجمعيات تعاني عدم الادارة الحازمة وتفتقر الى الخبرة الفنية » (حسن عوض الله - ١٤٤٦ : ٥٧) •

وتوزيع سلفيات المنازل اتخذت نفس الصورة التي اتخذها توزيع السلفيات الزراعية كما كشفت مناقشات مجلس النواب - أى أن الكبار هم الذين ظفروا بتلك السلفيات • وهنا كانت شروط السلفيات أيضا هى السبيل لوقف السلفيات على الكبار وحدهم اذ ان القوانين لا تسمح بمنح سلفيات بناء منزل لأحد الا اذا حصل أولا على قطعة الأرض فى الوقت الذى ارتفعت فيها أسعار قطع الأرض ارتفاعا جنونيا بسبب سياسة الحكومة فى توزيع أراضيها بالمزاد المفتوح ورفض مبدأ المزادات المقفولة • ولما طالب أحد النواب باعطاء صغار الموظفين أراضى بالسعر الاساسى حتى يصبحوا مستحقين لسلفيات المنازل (يعقوب حامد بابكر - ٢٢١ : ٥٦) رفضت الحكومة بحجة أنها « تحتفظ بالأرض لافراد الشعب جميعا وتوزعها على المواطنين بالمزاد دون تمييز •• وأنهم (أى صغار الموظفين) متساوون فى ذلك مع بقية المواطنين ! » وفى نفس الوقت كانت السلفيات تمنح لكبار

الموظفين لبناء منازل ثم تمنحهم الحكومة منازل حكومية أخرى !!
وقد بررت الحكومة هذا بأنه « قد وجد في بعض الظروف أن
المنازل التي يمتلكها كبار الموظفين الذين ملأوا وظائف الأجانب
بعد سودتها لا تليق بمكانتهم الرسمية والاجتماعية »
(٦٠٧ : ٥٥) •

وتقارير المساكن الحكومة التي تشييدها أو تستأجرها الحكومة
لتأجيرها لموظفيها بايجارات مخفضة توضح أن مشكله قصصها
كانت تواجه صغار الموظفين أكثر من كبارهم • فقد ذكرت
الحكومة أن في عام ١٩٥٥ كان هناك ٥٣ طالبا من كبار الموظفين
لا توجد لهم منازل بينما كان هناك ٢٨٦ طالبا من صغار الموظفين
في نفس الوضع في العاصمة وحدها (٥٥٧ : ٥٥) • وأما المساكن
الشعبية فكانت طوال فترة البرلمان الأول في طور التجسيرة
والاختبار ، ووصفها البعض بأنها « لا تفي بالغرض المطلوب
لأن العمال في المدن الكبيرة لا يستطيعون التحصل على منازل
السكن » (مدثر البوشى - ٢١٤١ : ٥٧) •

اعفاءات الضرائب :

وبالمثل سححت الحكومة باعفاءات عدة من الضرائب لأهل
اليسار ورجال الأعمال بينما انكرتها على الفقراء • فوزارة

الأشغال مثلا كانت تمنح المقاولين مواد البناء من دون رسوم جمركية (يعقوب حامد بابكر - ٢٠٩٥ : ٥٧) كما كانت الرسوم على المواد الإنتاجية التي يستوردها رجال الأعمال أقل بكثير من الضرائب على المواد الاستهلاكية • والحكومة أعفت أصحاب رؤوس الأموال - محليين وأجانب - من كثير من الرسوم والضرائب على معداتهم وأرباحهم تحت قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدق عليها لعام ١٩٥٦ • وفي نفس الوقت رفضت الحكومة إعفاء الفقراء من ضريبة القطعان (عبد الرحمن دبكة - ٣٢٣ : ٥٦) ومن عوائد المدينسة (عبد النبي عبد القادر - ١٣٧١ : ٥٧) • كما أن الحكومة أخذت تماطل وتسوف في تنفيذ قرار المجلس بإلغاء الدقينة والضريبة الشخصية •

والحكومة أيضا عملت على إعفاء كبار رجال الأعمال من قيود الائتمانات المصرفية فركزت قيودها في ميادين الاستيراد وتجارة التجزئة والسلفيات الفردية وحدها كما دعت البيوتات التجارية للحد من البيع الإيجارى في الوقت الذى أطلق فيه العنان لرجال الأعمال لكي ينفردوا بخدمات البنوك التجارية (١٦٢٧ : ٥٧) •

وفي توزيع امتيازات الحماية نجد نفس الاتجاه لمساعدة رجال الأعمال على الفئات الأخرى • فقد ظهرت دعوة واضحة الى أن

تقوم الحكومة بدراسة جادة لأوجه الاستثمار الهامة والتي توجد أن توظف فيها رأس المال الوطنى وتقوم بحمايته حماية تامة في طور حداته (حسن الطاهر زروق - ١٩٧٦: ٥٧) ، والى أن تعمل على حماية صناعتنا المحلية الناشئة من خطر المنافسة الخارجية (حماد توفيق - ١٩٧٤: ٥٦) . ولكن الحكومة ضنت بهذه الحماية على العامل السودانى، وقد استغرب أحد النواب حديث أحد وزراء الحكومة عن حماية العامل السودانى ورفع مستوى معيشته و .. «باب الهجرة من الأقطار المجاورة مفتوح للدخول ومضايقة العامل السودانى فى أرزاقه والنزول بمسنوى معيشته» (عبد الرحمن عمر عبد الله - ١٩٧٣ : ٥٥) . وكذلك لم تجد محاولات بعض النواب لحماية المستهلك من التجار، وكان رد أحد الوزراء أن التجار أنفسهم فى حاجة الى الحماية لتصرف مالىهم من كميات مخزونة (مبارك زروق - ١٩٧٥: ٥٦) وقد كان هذا شعار الحكومة كلما أثير موضوع حماية المستهلكين من الغلاء الفاحش فى الأسعار .

وقد كشفت الإحصائيات عن ارتفاع شديد فى الأسعار عامة تركز أساسا فى أسعار السلع المنتجة محليا . إذ أنه فى الوقت الذى زادت فيه أسعار السلع المستوردة بـ ٢٠٪ ما بين عام ١٩٥١ و عام ١٩٥٦ كانت الزيادة فى أسعار السلع المحلية فى

نفس المدة ٥٠٪ ، خاصة في الذرة والحبوب والوقود (٥٦:٥٥٣) .
وقد كان ارتفاع سعر بعض هذه المواد يعزى لفتح الحكومة
لباب التصدير لكي تمكن المنتجين من الظفر بأسعار مجزية
(حماد توفيق — ٥٤:٥٦٧) وحتى حين ظهرت بوادر نقص خطير
ينذر بجول مجاعة كان من رأى بعض الوزراء الاستمرار في
التصدير حماية لمصالح المصدرين الذين ارتبطوا مع المستوردين
في الخارج بالتزامات وعقود (مبارك زروق — ٥٤:١٣٠٣) وقد
دعا بعض النواب الحكومة لحماية المستهلكين بتحديد أسعار
بعض المواد (ادوارد ديديقو — ٥٤:٣٢٣ ، مصطفى حسن محمد
— ٥٤:٥٣١) ، كما دعا البعض الحكومة لفتح باب التصدير مع
معاونة المستهلك في دفع جزء من ثمن الضروريات كالخبز
واللحوم (يعقوب حامد بابكر — ٥٤:٨٥٧) . ولكن الحكومة
رفضت كل هذا وقالت أنه ليس في القوانين ما يلزمها بذلك الا في
حالات المجاعة فقط . وأنها تترك تحديد الاسعار لقانون العرض
والطلب (مبارك زروق — ٥٦:٦١٧) .

وبالمثل رفضت الحكومة أن تفعل شيئا لتخفيض أسعار
الواردات أو حتى مراقبة أسعارها أو توزيعها (ابراهيم احمد —
٥٦:٦٣٠ ، حماد توفيق — ٥٦:١١٧٤) . بل ان الحكومة
أبليت حرصا واضحا على تأمين أرباح المستوردين والوسطاء
قبل غيرهم .

وقد دفع هذا التجاهل من الحكومة لمصالح الفقراء وحرصها على حماية مصالح رجال الأعمال بأحد رجال الادارة الأهلية ليقول : ان الحكومة لم تفعل شيئا من أجل تخفيض أسعار الضروريات . ولذا فان الرعاة والمزارعين والفقراء يكونون تحت تحكم التجار الجشعين . وهذه نتيجة القوانين التى وضعتها وزارة التجارة والصناعة والتموين التى هى فى صالح أقلية المواطنين (حماد أبوسدر - ٥٦:٥٩٨)

دخول تزيد ودخول تنقص

ومضابط المجلس تعطينا صورة واضحة للتدهور الشنيع فى دخل بعض الفئات الفقيرة والتحسين الكبير فى دخول الموسرين وظهور بعض الفئات ذوى الدخول الكبيرة .

والحكومة رفضت فكرة الضمان الاجتماعى للعمال بحجة أن البلاد التى تفوقنا تقدما وعمرا فاضلت فى هذا المضمار (يحى الفضلى - ٥١ : ٥٤) ، ورفضت كذلك أن تضع حدا أدنى للأجور للعمال غير المهرة الذين تستخدمهم (٥٤:٣٣٢) .

وبالنسبة للمزارعين أيضا وقفت الحكومة نفس الموقف السلبي ورفضت أن تعينهم على زيادة دخولهم . فقد أسقطت الحكومة اقتراحا بزيادة نصيب مزارعى الجزيرة الى ٥٠٪

وتتحمل الحكومة لـ ٥٠٪ من التزاماتهم (عبد الله محمد التوم — ٥٧١٣٣٨) ، كما رفضت طلبات بزيادة مماثلة للمزارعين في المشاريع الخصوصية بالنيل الأبيض حتى يتسنى للحكومة تنظيم مال رفاة للمزارعين اسوة بمزارعى المشاريع الحكومية (الوسيلة الشيخ السانى — ٥٥:٣٤٢) . وقد كان رد الحكومة هو أن المزارعين يستطيعون أن يصنعوا كثيرا لتخفيض مصروفاتهم فيزيدوا قيمة مايعود اليهم من نصيبهم فى الربح وذلك اذا ما هم عملوا بأنفسهم ولم يعولوا فى كل الأعمال على عمال الاجرة (محمد جبارة العرض — ٥٥:٣٤٢) . كما أن الحكومة تجاهلت اقتراحات لمساعدة مزارعى المشاريع الحكومية بالمديرية الشمالية الذين قاسوا الأمرين تحت نظام الشيل (طيفور محمد شريف — ٥٦:٨٥٠) وكذلك زملائهم مزارعى جبال النوبة (ادريس الزيق — ٥٧:١٢٣٦) . لذلك لم يكن عجيبا أن ينخفض دخل مزارع جبال النوبة الى ٣٠ جنيها فى أحد الأعوام (محمد هارون تيمه — ٥٧:٨١٠) وأن يكون نصيب المزارع من أراضي القاش التى زاد عدد العاملين فيها فدافين فقط .

فى نفس الآونة كانت دخول بعض الفئات الأخرى فى تزايد مستمر . فتجار التجزئة زيدت فئات ربحهم القانونى من ١٠٪ الى ١٥٪ . وزيدت أرباحهم فى بعض المواد ، فمثلا سحج لهم

يربح قدره ٥٪ في السمورية (٥٦:٦١٧) • وقد طالب الكثيرون
 بزيادة رواتب رجال الادارة الأهلية ، وفعلوا زيادات رواتبهم في
 الجنوب فقفزت مرتب رث الشلك من ٣٥ جنيه في عهد الاستعمار
 الى ٨٠ جنيه في عهد الحكم الوطني (بوث ديو - ٥٦:٩٤٥) •
 وفي هذه الفترة ظهرت فئة كبار أصحاب الدخول من الحكام
 وكبار الموظفين • فقد كان من أول الاشياء التي فعلها البرلمان
 أن زاد رواتب الوزراء ووكلائهم وأعضاء البرلمان • وأصبح
 هناك في الدولة - حسب ميزانية ١٩٥٧ / ١٩٥٨ - ٥٩١ موظفا
 كبيرا مرتباتهم الأساسية لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه سنويا ويكلفون
 الدولة كل عام ٦٤٠٠٠٠ جنيه عدا الامتيازات الأخرى (حسن
 الطاهر زروق - ٥٧:١٦٢٧) •



وهكذا نجد أن الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها
 - واستقلتها المعارضة - بإعادة توزيع الثروة لتحقيق عدالة
 أكبر لم ينفذ منها شيء • بل أن الدولة وقفت بشدة أمام
 محاولات بعض نواب الصنف الخلفي لجمالها على تنفيذ
 ما وعدت به • وكانت النتيجة أن ساء موقف توزيع الثروة
 وسخرت موارد القطر والدولة لخدمة مصالح بعض رجال
 الأعمال وكبار الموظفين الذين منحتهم الحكومة امتيازات
 السلفيات والاعفاءات من الضرائب والرسوم وأغدقت حمايتها
 ورعايتها عليهم •

ملحق

التوزيع المهني لأعضاء لاجهزة الموجهة للسياسة (١٩٤٤ - ١٩٥٧)

في هذا الملحق يجد القارئ الكريم كشوفات توضح التوزيع المهني للأعضاء الشماليين في أجهزة الحكم المركزي المنتخبة وشبه المنتخبة قبل الحكم العسكري ومنذ تجربة المجلس الاستشاري لشمال السودان .

وقد اخترنا من أجهزة الحكم المركزي الهيئات التشريعية المنتخبة وغير المنتخبة وهي المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية ومجلس النواب الأول - نظرا للدور الرئيسي الذي أريد لهذه الهيئات ان تلعبه في عكس وجهة نظر الأمة للحكام ، بل وفي توجيههم ومراقبتهم . وأعضاء هذه الهيئات - بعكس الحكومات وقيادات الاحزاب - موزعون على أساس جغرافي بين أرجاء القطر فهم يعكسون القيادات السياسية من شتى انحاء البلاد كما ارتضاها الناخبون . ثم ان أعضاء هذه الهيئات كانوا ذا أثر بعيد في رسم - أو على الأقل مساندة - سياسة الاحزاب المنتمين اليها بحكم عضويتهم للهيئات البرلمانية لتلك الاحزاب . وعليه فان عضوية هذه الهيئات التشريعية تعنى تمتع العضو بسلطة محترمة في توجيه سياسة الحزب الذي ينتمى اليه خاصة

في الاوقات التي اشتدت فيه تكالب الاحزاب على النواب كما
حدث في العهد البرلماني •

ومراجعة الكشوفات التي نوردها في هذا الفصل ترينا أن
هناك ثلاثة مجموعات رئيسية يقع فيها أعضاء الهيئات التشريعية
المختلفة • هذه المجموعات هي : الموظفون، الحكوميون المتقاعدون
أو المستقيلون ، والزعماء التقليديون من زعماء قبليين وروحانيين ،
رجال الاعمال الحرة سواء أكانو مستقلين أو ممن مستخدمى
القطاع الخاص •

ولو أمعنا النظر في كشوفات الهيئات التشريعية لوجدنا
تحولات كبيرة في أهمية المجموعات المختلفة في داخل المجلس
الاستشارى فالجمعية التشريعية ثم البرلمان الأول • وأظهر هذه
التحولات هو التدهور المستمر في سيطرة الزعامات القبلية على
هذه الهيئات ، فقد ظلت نسبة رجال الادارة الأهلية بين الأعضاء
تتناقص من هيئة الى أخرى وان كان لا يزال هناك عدد كبير منهم
بين أعضاء مجلس نواب ١٩٥٤ - ١٩٥٧ • وقد صحب هذا
التناقص في نسبة الزعماء القبليين تزايد في أعداد الذين اتجهوا
الى الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية منهم كما هو واضح
بين أعضاء مجلس النواب الأول •

أما موظفو الحكومة فقد ظهر تغير كبير في أكثر منه كمى في تمثيلهم في الهيئات التشريعية . فهم قد حافظوا على نسبتهم العددية أكثر من الزعماء القبليين ، ولكن نسبة كبار الموظفين أخذت في التناقص حتى كان أغلب من دخلوا البرلمان منهم صغار المدرسين والمحاسبين والملاحظين الخ . على خلاف ما كان الأمر على عهد المجلس الاستشارى ، بل والجمعية التشريعية . ونظرا لأن الكثيرين من هؤلاء استقالوا من خدمة الحكومة منذ فترة قبل دخول البرلمان (ولم يتقاعدوا كما كان شأن كثير من الموظفين الذين دخلوا المجلس الاستشارى والجمعية التشريعية) فقد ظهرت فئة من يسمون بالسياسيين المحترفين الذين يتقاضون مرتبات من أحزابهم أو من مصادر غير ثابتة .

غير أن التحول البارز كان في فئة رجال الأعمال الحرة الذين ازدادوا مطردا داخل هذه الهيئات . وقد كان من أسباب هذا التزايد دخول عدد كبير من رجال الادارة الأهلية وموظفى الحكومة في هذه الزمرة باقتناعهم للمشاريع الزراعية ومشاركتهم في الأعمال التجارية والصناعية . وقد انتشر دخول رجال الادارة الأهلية دنيا المشاريع الزراعية على عهد البرلمان الأول . ولاشك أن تضاؤل الزعماء القبليين بعد الحرب وكون أغلب المهتمين بالسياسة من صغار الموظفين وذوى الدخل المحدود الذين

اضطروا للاستقالة من مناصبهم قد دفعت الكثيرين منهم للاستجابة لأغراءات دنية المال والأعمال • وهكذا الا نجد فقط أن عدد رجال المال والأعمال المنتخبين لهذه الهيئات يزداد من عهد الى آخر ، ولكن نجد أن عددهم يتزايد في عهد الهيئة الواحدة بسبب دخول أعداد متزايدة من الزعماء القبليين والموظفين السابقين في زميرتهم •

والمعروف أن للأحزاب أعضاء لجان حزبية بجانب عدد من الأنصار والمؤيدين من بين كبار رجال الأعمال يشاركون في تخطيط سياستها ويعينونها ماديا وأدبيا دون أن يتولوا أى مناصب حزبية أو حكومية • بل أن هؤلاء كثيرا ما يصرون على أن لا تظهر أسماءهم في كشوفات الأحزاب مطلقا • ومن الطريف أن نجد بعض افراد العائلات الموسرة موزعين توزيعا استراتيجيا بين الأحزاب المختلفة ١

وهكذا يبدو جليا مدى سيطرة رجال الأعمال على الأجهزة المخططة للسياسة في القطر من هيئات تشريعية أو حزبية • والسيطرة على هذه الهيئات تعنى بلاشك السيطرة على الحكومة وبالتالي الأجهزة التنفيذية مما يجعل الحكم البلوتقراطى حقيقة لاجدال فيها •

كشف رقم [١]

المجلس الاستشارى لشمال السودان

الاعضاء العاديون المنتخبون

ناظر عموم المسيرة	بابو عثمان نمر
وكيل ناظر الجوامعة	يحيى احمد عمر
ناظر دار بكر	عبد الله بكر
ناظر عموم الهدنوة	محمد محمد الأمين ترك
ناظر الشكرية (البطانة)	محمد احمد أبو سن
ناظر الرزاقات	ابراهيم موسى مادبو
سلطان دار مساليت	محمد بحر الدين
مقدم نيالا	عبد الرحمن آدم رجال
رئيس الحكومة المحلية ببربر	أيوبيه عبد الماجد
رئيس الحكومة المحلية بنقلا	الزبير حمد الملك
مك قسم الفونج	حسن عدلان
شيخ خط الحاج عبد الله	فحل ابراهيم
شيخ القسم الاوسط (مركز	احمد يوسف علقم
جنوب الجزيرة)	

ياظر ادارة الحسانية	ادريس عبد القادر صالح
شيخ الخط الشمالى	سرور محمد رملى
تاجر بالابيض	خليل عكاشة
سر تجار حلفا	عثمان عبد القادر
موظف حكومة	حسن شيكلوى
باشكاتب مديرية دارفور	حامد السيد
مفتش تعليم الكبار	مكى عباس
مهندس قسم مصلحة الاشغال المعمومية	ميرغنى حمزة
مساعد المسجل العام للأراضى	محمد على شوقى

كشف رقم [٢]

الجمعية التشريعية

الاعضاء الشماليون

رئيس الادارة الاهلية بديقلا	زبير حمد الملك
رئيس محكمة الشايقية	محمد طه سورج
ناظر قسم شندى	محمد ابراهيم فرح
شيخ الخط الشمالى	سرور محمد رملى
عضو محكمة بربر	عبد الله أيوبى
شيخ الخط الغربى	محمد ناصر
شيخ الخط الثالث بالشكرية	محمد أحمد أبو سن
ناظر المسلمية	محمد مساعد
ناظر خط الوسط	أحمد الحاج يوسف التام
وكيل محطة المناقل	أحمد عبد الباقي محمد
شيخ خط سنار	عثمان على
رفاعة الشرف	يوسف المعجب
مك قسم انفويج	حسن عدلان
وكيل ناظر الهبانية	يوسف ادريس هباني
وكيل ناظر الهندوة	مصطفى أحمد أونور
ناظر الحنقة	جعفر على شيكلای
ناظر الهندوة	محمد محمد الأمين ترك

أحمد أحمد أبو سن	وكيل ناظر الشكرية
عبد الله بكر	ناظر دار بكر
محمد تمساح سيماي	ناظر دار حامد
صالح فضل الله	وكيل ناظر الكبابيش
منعم منصور	ناظر الحمر
بابو عثمان نمر	ناظر المسيرية
أحمد على عيسى	مك النوبة
سعيد على مطر	نائب ناظر الجوامعة
ميرغني زكي الدين	وكيل ناظر البديرة
الملك رحمة الله محمود	رئيس محكمة الساشر
ابراهيم موسى مادبو	ناظر الرزيقات
أبو عبد الرحمن محمد بحر الدين	وكيل سلطان دار مساليت
ابراهيم ضو البيت	شرتاي ونائب رئيس شرق دارفور
محمد محمد نور أبو الكل	شيخ ديوم الخرطوم بحري
محمد عبد القادر ادريس	عمدة القبشة
محمد الحاج الأمين	موظف سابق
محمد صالح خرغام	موظف سابق
أحمد الهاشم	شيخ سابق بالمعهد العلمي
عبد الله آدم	موظف سابق
عبد الفتاح المغربي	موظف سابق
عبد الكريم محمد	موظف سابق
بنوي محمد على	موظف سابق

أعمال زراعية وتجارية	عبد الله خليل
أعمال زراعية وتجارية	محمد صالح الشنقيطي
أعمال تجارية وزراعية	السيد عبد الله الفاضل
أعمال تجارية وزراعية	محمد عبد الرحمن نقد الله
أعمال تجارية	محمد حمد البرير
أعمال تجارية	عمر عجيين
أعمال تجارية	الزين عبيد أحمد
أعمال تجارية	الحاج محمد عبد الله
من الأعيان	أحمد الجند الشيخ العباس
من الأعيان	محمد الخليفة شريف
من الأعيان	نوال محمد رجال
من الأعيان	الطيب آدم جلى
من الأعيان	أبو القاسم على دينار
من الأعيان	عبد الحميد أبكر إبراهيم
طبيب	محمد أدهم
طبيب	زين العابدين عبد التام
صحفى	فضل بشير

كشف رقم [٣]

الاعضاء المشاليين لمجلس النواب

[١٩٥٤ - ١٩٥٧]

محمد حمد أبو سن	ناظر الشكرية (كسلا)
عبد الله بكر	ناظر دار بكر
مهرغنى حسين زاكى الدين	وكيل ناظر البديرية
طيفور محمد شريف	شيخ خط العالياى
هجنروب ابراهيم فرح	اخ ناظر عموم الجعلين
المشريف السيد الفكى	وكيل ناظر
محمود الطيب صالح	اخ شرتاقى دار قلاه وكاتب محكمة اهلية
عبد الرحمن محمد دبكة	اخ ناظر بنى هلبه
عبد الرحمن موسى مادبو	اخ ناظر الرزقات
ارباب احمد شطه	شرتاى
حسن جبريل سليمان	عمدة الجنية
محمد الصديق محمد طلحه	زعيم قبلى
فضل الله على التوم	اخ ناظر عموم الكبايش ورئيس محكمة سودرى الاهلية
حماد محمد دفع الله	عمدة وابن ناظر الزرق السابق
حماد أبو سندر	اخ أحد ملوك النجال

عمدة العباسية	أدريس التزيق
رئيس محكمة الفاشر الأهلية	رحمة الله محمود
عمدة البرص - حواشة في الجزيرة	بانقا محمد التوم
شيخ خط المركين - حواشة في الجزيرة	عبد الله محمد التوم
ابن ناظر الحلاويين - حواشة في الجزيرة	امام دفع الله محمد
ابن ناظر المجانين وكاتب محكمة - أعمال تجارية	مشاوير جماعة سهل
أخ عمدة بدار حامد - أعمال تجارية وزراعية	التجاني ابراهيم عايف
شيخ خط الكواهلة - أعمال زراعية (شركة الفونج للتعمير)	قسم السيد عبد الله النور
ناظر الشكرية (رفاة) - أعمال زراعية (شركة التوفيقية)	محمد أحمد أبو سن
ناظر رفاة الشرق - أعمال زراعية	يوسف المعجب
شيخ خط القاش سبابقا - أعمال زراعية وتجارية	أبو فاطمة باكاش
وزير ناظر الحسانية - أعمال	إبراهيم إدريس هباني

زراعية وتجارية	محمد النجومى
أعمال تجارية	المرضى محمد رحمه
أعمال زراعية وتجارية وصناعية	يعقوب حامد بابكر
أعمال تجارية وعقارية	مجنوب ابراهيم فرح
أعمال زراعية وتجارية	محمد محمود محمد
أعمال زراعية وتجارية	الفاضل محمود
أعمال زراعية (مشروع زراعى بالنيل الأزرق)	
أعمال زراعية (مشروع زراعى بالفونج)	أحمد الأمير محمود
أعمال زراعية وتجارية وعقارية	كمال عبد الله الفاضل
أعمال زراعية وتجارية	عبد الله خليل
أعمال تجارية وزراعية وعقارية	السيد الصديق المهدي
أعمال زراعية بالحصاحيصا	حماد توفيق
أعمال فنية هندسية (شركة بردجمان ريكس ، مرغنى حمزة)	ميرغنى حمزة
أعمال فنية قانونية	مبارك ذروق
أعمال فنية قانونية	ابراهيم المفتى
أعمال فنية قانونية	محمد أحمد محجوب
أعمال فنية طبية	محمد أمين السيد
أعمال تجارية	خضر حمد
أعمال تجارية	حسن عبد القادر

هاشم محمد سعد

محمد كرار كجور

اعمال تجارية وصناعية

اعمال صناعية وتجارية (شركة

انعاش سواكن والتعمير الشمالى

وشركة شرق السودان للتنقيب

والتعدين)

اعمال صناعية وتجارية (شركة

انعاش سواكن والتعمير الشمالى

وشركة شرق السودان للتنقيب

والتعدين)

اعمال صناعية وتجارية

اعمال زراعية

تجارة بكتم

تجارة بنيالا

تجارة

زراعة

اعمال زراعية

زراعة (حواشة بالجزيرة)

اعمال زراعية

قاضى شرعى سابق

قاضى شرعى سابق

قاضى شرعى سابق

ابراهيم حسن المحلاوى

مجنوب ابو على

محمد جبارة العوض

عثمان اسحق آدم

مصطفى حسن محمد

محمد الشيخ المكاشفى

الوسيلة الشيخ السمانى

الشاذلى الشيخ البرير

ابراهيم الطيب بدر

احبى الدين حاج حمد

محمد احمد المرسى

على عبد الرحمن

مدرثر البوشى

موظف سابق (مدرس)	اسماعيل الازهرى
موظف سابق (مدرس)	حسن الطاهر زروق
موظف سابق (مدرس)	محمد هارون تيمه
موظف سابق (مدرس)	ابو بكر بدير ابركر
موظف سابق	عمر حمزة
موظف سابق	ابراهيم حسن ابو المعالى
موظف سابق	يحيى الفضلى
موظف سابق	يوسف عبد الحميد ابراهيم
موظف سابق	يعقوب رحال
موظف سابق	عبد انبى عبد القادر
موظف سابق	حسين محمد زكى
موظف سابق	احمد ادريس ابو الحسن
موظف سابق	حسن عوض الله
موظف سابق	نصر الله صارمين
موظف شركات سابق	محمد نور الدين
موظف شركات سابق	عبد الرحمن عمر عبد الله

كلمة أخيرة

هذه هي البلوتكرسى!!

ان تاريخنا منذ بزوغ الاستقلال ملئ بمتناقضات غريبة محيرة ، فبالرغم من الوعي السياسى الذى تتمتع به قطاعات كبيرة من شعبنا ، وبالرغم من ترديد هذا الشعب لمطالبه بانهاء الفساد وتطبيق المبادئ الاقتصادية العادلة وتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى واحتلالنا المركز اللائق بنا فى موكب التحرر والتحضر العالمى ، وبالرغم من تأكيد قادتنا لسعيهم لتحقيق هذه الامانى القومية - بالرغم من كل هذا فالسودان يعانى الأمرين من تفاقم الفساد ، وتدهور توزيع الثروة بين الأفراد والفتات والمناطق ، وتجدد الأزمات السياسية والاقتصادية ، والانزلال المتزايد عن التيارات والأحداث العالمية • لا غرو اذن أن وصف أحد رؤساء الدول الافريقية السودان بأنه « رجل أفريقيا المريض » !

وقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نوضح أسباب هذا التناقض بين أمانى الأمة وواقعها • ووضح أن السبب الرئيسى فى نظرنا هو تضارب مصالح القيادات مع جماهير القاعدة ، وضعف رقابة القاعدة على القيادات • وقد درجت هذه القيادات على التوصل للحكم بتبنى شعارات جماهير أحزابها ، حتى اذا

ما بلغت الحكم تنكرت لمبادئ جماهيرها • وواضح أن اعتبار أحزابنا الكبرى على أساس أنها أحزاب مصالح أو تقودها مصالح معينة يفسر لنا ما نعانيه من تنامي قياداتها لآمانى الأمة وتجدد للفساد في كل عهد وتحت كل حكم ، كما يوضح هذه الأحلاف السياسية الغريبة التي تمقدها القيادات المتشابهة في طبيعتها وأطماعها بين أحزاب تتعارض مبادئ جماهيرها تعارضا تاما مما يولد هذا التقلب السياسى الذى نعيش فيه • كما أن هذه النظرة الى أحزابنا توضح عزلتها التامة عن الأحداث والتيارات الدولية التى لا تمس مصالح قياداتها مسا مباشرا •

ولو تتبعنا تاريخنا السياسى منذ قيام السلطنة الزرقاء لوجدنا الحكم فى هذا القطر مرتبط مع بعض المصالح ويخدمها قبل غيرها • لا تضح لنا أن أحزابنا الحالية ما هى إلا امتداد طبيعى لهذه الظاهرة التى تجلت فى حقب طويلة من تاريخ الحكم فى هذه البلاد •

فلا ستقرأ العلمى لتاريخنا السياسى يرشأ أن مصالح معينة كانت دائماً وأبداً هى القوى الموجهة والمسيطره على أجهزة الحكم فى هذا البلد . ففى العهد السنارى كان نظام الحكم عبارة عن حلف تجارى موجه لحماية مصالح التجار وطرق قوافلهم ، وقد انهار الحكم السنارى حين فشل فى تقديم تلك الحماية للمصالح التجارية بعد فشل السلطان السنارى وحلفائه من العبدلاب فى اخضاع ثوار الشايقية الذين هددوا طريق القوافل المار ببلادهم بين دار فور ومصر . وفى العهد التركى - بعد فشل المحاولات للاستفادة زراعيًا وصناعيًا من السودان - وجد الحكام أن المنفعة الوحيدة التى يمكن أن يجنوها هى احتكار تجارة السودان لصالح مصر ولصالحهم الشخصى ، وكان أن تحالفوا مع التنظيمات التجارية السودانية - وعلى رأسها سر تجارات المدن التجارية الرئيسية - على أساس تبادل المنافع المشتركة حتى وإن كانت تلك المنافع هى تشجيع تجارة الرقيق ! وحتى الثورة المهدية التى كان من أكبر نتائجها مصادرة الثروات التجارية ، ظل العالم لعهد طويل يعتقد أنها قامت بوحى من تجار الرقيق فى القطر ! وفى عهد الاستعمار سيطرت المصالح التجارية الأوربية على اقتصاديات القطر بعد أن اتضح لها عدم صلاحيته لاستيطان البيض فى شكل مستعمرات زراعية ، وبعد أن فشلت المحاولات الأولى فى التصنيع

وفي هذا المجال ظلت هذه المصالح تنتقل من نصر الى نصر ، ومن ظفر الى آخر بفضل تيجنها الاساليب والوسائل التي استعملها الاقطاعيون في البلاد العربية الشقيقة . ففي هذا القطر لم يتول رجال المال والأعمال المناصب الرئيسية في البلد بحكم تفوذهم الاقتصادي كما فعل كثير من الاقطاعيين مثل باشوات مصر ومشايخ الأردن وأغوات العراق . بل ظلت سياستهم دائماً وأبداً ان يسيطروا على الأجهزة المخططة للسياسة وأبواق الدعاية تاركين تنفيذ السياسة في أيدي حلفائهم من محترفي السياسة والحكم ، سواء أكانوا مثقفين أو بيرقداطين أو عسكريين مع الحرص على اخضاع هؤلاء لمشيتهم بكل الاساليب . وبهذا سلم رجال المال والأعمال هنا من ماتعرض له اقطاعيو البلاد العربية الأخرى من حساب عسير على يد الثوار في تلك البلاد ، بل ان رجال المال والأعمال عندنا سلموا حتى مجرد التعريض بهم ، والتلميح عن الدور الذي يلعبونه في مساندة انظمة الحكيم الفاسدة والتعاون معها بفضل بقائهم دائماً خلف الكواليس .

• وشيء آخر يميز أسلوب المصالح التجارية هنا في السيطرة على أجهزة الحكم وهبوا أنها لا تلجأ مطلقاً للعنف والارهاب في حماية مصالحها كما كان يفعل اقطاعيو العراق ومصر وكوبا مثلاً ، ولكنهم يحرصون على ابراز مصالحهم في ثوب براق على انها

مصالح الأمة بأسرها ويجندون كل أبواب الدعاية لذلك ، ففي هذه الآونة يسعى رجال المال والأعمال لكسب تأييد الرأي العام في القطر ومباركته . لا طماعهم تحت شعار « تشجيع رأس المال الوطني لتحرير اقتصادنا من قبضة الشركات الأجنبية الاحتكارية » وقد نجحوا . كثيرا في صرف الانظار عن نشاطهم الاستغلالي بتدبير حملة متواصلة على الأجانب مطالبين بسودة اعمالهم لصالحهم لا تأميهما لصالح الأمة جمعاء !

وقد ساعد رجال المال والأعمال في بلوغ هذا الهدف خرسهم على عدم الانزاع اجتماعيا عن الفئات الأخرى في الأمة الامر الذي لم تأبه له الارستقراطيات في البلاد العربية الأخرى فرعان ما تحولت الى « طبقة » لها عاداتها وتقاليدها ومنظماتها المميزة . ولكن رجال المال والأعمال هنا حريصون على المشاركة في المنظمات السياسية ، والأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية والأعمال الخيرية . وهم — بحكم امكانياتهم المالية — متصدرون لكل هذه التنظيمات وبارزون في أوساطها . وبهذه الصورة استطاع رجال المال والأعمال في هذا القطر أن يظهروا بمظهر التواضع والتألف مع كل الفئات ، بل وبمظهر رجال الشئمة والنجدة والمروءة الذي يعتمد عليهم المنتديات والمجامع . بل أن الرأي العام صار يقبل في سر تصدر هذا الفئة للمنظمات التي

تجمع كل قطاعات الأمة ، مما جعل سيطرة هؤلاء سيطرة برضاء الشعب واختياره ! •

وان كان المجتمع السوداني لا ينظر الى رجال المال والأعمال كطبقة خاصة ، فان رجال المال والأعمال أنفسهم لم يبدأوا بعد في الأحساس بأنهم طبقة وتعبير « رجال المال والأعمال » هذا ومرادفه (الرأسمالية الوطنية) لم ينتشرا بينهم أنفسهم الا مؤخرا ، والتنظيمات الضافية التي اقيمت أو اقترحت لربطهم (كاتحاد التجار السودانيين ، والغرف التجارية ، واتحاد رجال الأعمال السودانيين الخ ..) لم تلاق بعد النجاح الذي كان يروج لها مؤسسوها • والحقيقة أن رجال الأعمال أنفسهم منقسمون بين عدة مهن وقطاعات ذات مصالح متضاربة وكراهية متبادلة ، فرجال الأعمال يمقتون المولدين الذين كثيرا مايستغلونهم ورجال الأعمال الحديثة كالصناعات يحتقرون اصحاب الاعمال التقليدية كالتجارة ، وتجار الجملة وتجار التجزئة في صراع مستمر مع أنفسهم ومع المستورد الخ .. ولكن شيان هامان يجمعان رجال المال والأعمال على اختلاف شاكلتهم وتضارب مصالحهم الشخصية : أولهما - اشتراكهم في التمتع بعقلية خاصة يمكن أن تسمى بالعقلية التجارية ، وثانيهما - شعور عام بينهم وإدراك عميق لمصالحهم المشتركة •

وهم بعد ذلك - ورغم الاختلاف الشديد بينهم وبين القوى
 التى كانت ولا تزال توجه أنظمة الحكم فى البلاد العربية
 الأخرى - تجمعهم بتلك القوى التى فى الخارج غاية واحدة وهى
 السيطرة على أجهزة الحكم وتسخيرها لاستغلال الفئات الأخرى
 بالطرق المشروعة والغير مشروعة ، وتسبيرها وفق مبادئها
 ومصالحها الخاصة مستخدمة فى ذلك اغراء القروض والدعاية
 والخداع والرشوة ، وسيطرة هذه الفئة تشمل كل مراحل اعداد
 وتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة : فهى بحكم مركزها
 القيادى فى المنظمات الحزبية ترسم تلك السياسة ، وفى طور
 التشريع نجد أنها من ممثليها فى البرلمان ما يكفى لتمرير تشريعاتها
 واسقاط كل التشريعات المضادة لها اذا لم تنجح فى الحيلولة دونها
 والدخول فى أجندة المجلس ، وهى بعد ذلك تؤثر على الجسو
 الذى يعمل فيه رجال الخدمة المدنية فى تنفيذ هذه التشريعات ،
 بل كثيرا ما تؤثر على اشخاصهم ، وربما استطاعت أن تتولى مهمة
 التنفيذ نفسها بالضغط لا يكالها الى الهيئات غير الحكومية ، أو -
 بالسعى لأشراكها فى اللجان الرسمية البجة تمثيل وجهة نظر
 القطاع الخاص . هكذا يكون نظام الحكم كله خاضعا لفئة رجال
 المال والأعمال ، ويتحقق الحكم البلوتقراطى - أو حكم الاغنياء
 فى هذا المقطع .

ومغانم رجال المال والأعمال من الخزينة العامة تشمل إعفاءات الضرائب، ومنح الأراضي والمواد والسلع بأسعار اسمية، وقبول العطاءات بأرباح مبالغ فيها، والتنازل عن الأعمال المربحة كي يتولاها رجال المال والأعمال الخ • وأما مغانمهم من الفئات الأخرى فتشمل حرمانها لمستخدميهم من أجرهم الكامل، وتقاضي أكثر من ما يستحقون منهم إذا ما باعوههم سلعا أو خدمات، والاستئثار بغلة ممتلكاتهم دونهم ••

هذه هي اذن حقيقة القوى التي تحكم الشعب السوداني، وتتحكم في موارده ومقدراته، تستغلها لمصلحتها الخاصة أنها فئة من رجال المال والأعمال بسطت نفوذها من جهة على اقتصادنا الزراعي والصناعي والتجاري، وسيطرت من جهة أخرى على أجهزة الحكم من حكومات ومجالس وأحزاب وصحافة وتنظيمات شعبية لاعتماد هذه الأجهزة عليها لتمويلها • وهذه الفئة تجعل من حديث الاشتراكيين عن وضع القطاع الخاص تحت رقابة الدولة هزوا وعشا بتسخيرها الفعلي للدولة لمصلحة القطاع الخاص •

وهذه الفئة تضم لغيرها من البيوتات الممولة وتجار النيل واقطاعى الادارات الأهلية وأصحاب الأعمال التجارية والصناعية والزراعية والمهنية والمقاولين بجانب حلفاء تلك الفئة من الشركات والبيوتات والبنوك الأجنبية • وقد كان من جراء سيطرة هذه

الفئة على أجهزة الحكم أن فسد الحكم والحكام وتعرضت مصالح البلاد العليا للخطر ، وصارت موارد الدولة نهبا للراشدين والمرئسين والمهربين والمختلسين ، وتفاقمت الأعباء المالية على الفئات الفقيرة من الأمة في سبيل توفير الأموال التي تفرق على هذه الفئة من الاثرياء والموسرين .

كما ان سيطرة هذه الشريحة على اقتصاديات البلاد قد أدت الى حرمان المنتجين الفقراء من ثمرة أعمالهم مما نتج عنه انصرافهم عن الإنتاج ، كما أدت الى رفع تكاليف المعيشة على المستهلكين واجبارهم على دفع أعلى الأسعار مقابل أردأ أنواع السلع ، والى تبيد موارد القطر وثرواته البشرية والطبيعية .

وقد ظلت هذه الفئة الى يومنا هذا بعيدة عن الشك والريبة وهي تنزى بزي الوطنية والحرص على مصالح البلاد ، وتطالب الأمة بمعاذتها ومساندتها باسم حماية الرأسمالية الوطنية وتحرير اقتصاديات البلاد من التحكم الأجنبي ، وهي المسئولة الأولى عن استمرار هذا التحكم الاجنبى فى اقتصادياتنا وفى استغلال فئات هذه الأمة .

الخيار الذى بيدنا :

هذه هى اذن القوى التي توجه أجهزة الحكم فى هذا القطر وتستغل فقراءه وهى ما سميناه تارة باسم « أرستقراطية الثراء »

وتارة « البلوتكرسى » ، وتارة بالاسم الذى اختارته لنفسها وهو
« رجال المال والأعمال » .

ولقد تحاشينا أن نصف هذه الفئة بأنها « طبقة » لأنها كما
أوضحنا لم تكتمل لها بعد كل العناصر التى تجعل منها « طبقة »
قائمة بذاتها لها كيائها وتنظيماتها المنفصلة ، ولها تقاليدها ونظم
معيشتها الخاصة بها . وإن كانت فئة رجال المال والأعمال عندنا
لم تتبلور بعد فى صورة طبقة بهذا المعنى ، فهى بلا شك بسبيل
ذلك . وقد بدأت بالفعل فى تنظيم اتحاداتها وأنديتها الخاصة ،
وأخذت تسكن أحياء منعزلة ، وتغشى أماكن وأندية فى الداخل
والخارج لا يتاح لذوى الدخل المحدود الاقتراب منها . ومن
يدرى فقد نشهد فى المستقبل القريب قيام طبقة مال وأعمال تدخل
فى صراع واضح ومباشر مع الطبقات المحرومة المستغلة . وحتى
ذلك الحين لا يزال هناك أمل فى تلافى هذا التصدع الخطير فى
كياننا الاجتماعى . والفرصة ما زالت مواتية للإصلاح بالطرق
الديمقراطية وعن طريق الأحزاب بالذات .

إن أحزابنا الكبيرة تتمتع بسند من الجماهير من كل
القطاعات ، ولكن رجال المال والأعمال هم المسيطرون على قيادة
هذه الأحزاب ، بسبب عدم تنظيم جماهير القاعدة وعدم وعيهم ،
وتركهم أحزابهم تعتمد على هذه الفئة مالياً . والوعى والتنظيم

الذى تظهره هذه الجماهير في بعض المناسبات - مثل اختيار مرشحهم من أبناء مناطقهم في الدوائر المختلفة ابان الانتخابات أوقفهم لقبول رجال المال والأعمال الذين تحاول قيادات الأحزاب فرضهم عليهم - هذا الوعي والتنظيم يمكن أن يندم ويدعم حتى تستطيع جماهير الأحزاب السيطرة على قيادة الأحزاب وتوجيهها لمصلحة الأمة قاطبة . ويومها سينتهى نفوذ « ارسقراطية الثراء » وتختفى « البلوتكرسى » .

هذا هو الحل الديمقراطي الذى ما زال المجال مفتوحا له . ولكن اذا لم تنهض جماهير الأحزاب بمسئوليتها فى هذا المضمار فلا مناص من تدهور الأوضاع حتى تعود البلاد مرة أخرى الى حكم أقرطى يبنى العناصر النظيفة بالقضاء على سيطرة واستغلال الأثرياء .

ان الخيار ما زال بيد الجماهير الحزبية ، فلتقرر أى السيلين تسلك ، ولتقرر ذلك اليوم ... فقد لا تتاح لها الفرصة غدا !
ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد !

ثبت المصادر الرئيسية

المصادر الرسمية

- ١ — غازية حكومة السودان .
- ٢ — Sudan Laws
- ٣ — Governor General Annual Reports
- ٤ — البرلمان السودانى الأول يخلص مداولات مجلس النواب .
- ٥ — الجمعية التشريعية للسودان : المخلص الأسبوعى من
أجراءات الجمعية التشريعية .
- ٦ — المجلس الاستشارى لشمال السودان بـ اجراءات
الدورة .

المجلات والنشرات الدورية

- ٧ --- مجلة التجارة والصناعة (تصدرها وزارة التجارة والصناعة والتموين والتعاون)
٨ -- مجلة الاقتصاد (تصدرها جمعية الاقتصاد بجامعة الخرطوم)
٩ — مجلة ادارة الأعمال (تصدرها جمعية ادارة الأعمال بجامعة الخرطوم)
١٠ — مجلة غرفة التجارة السودانية الشهرية (تصدرها غرفة التجارة السودانية)
١١ — البنك الصناعى السودانى : التقرير السنوى
١٢ — الجرائد اليومية السودانية

الكتب

- ١٣ — Gaitskell: Gezira
١٤ — J. S. R. Duncan: The Sudan
١٥ — Henderson: The Making of The Sudan
١٦ — الشامار بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل *

قريباً

للمؤلف :

● السودان بين الرأسمالية والاشتراكية

● فضائنا الاقتصادية الكبرى

الثنى ٢٤ قرشا

Bibliotheca Alexandrina



0351876